جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

التخصص: مالية المؤسسة

بعنـــوان:

دور النظام المحاسبي البنكي في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية

وجهة نظر إطارات الوكالات المصرفية لولاية غرداية

من إعـــداد الطالب :

- سليمـــاني خـــالـد

تحـت اشـــــرف :

* د. سعيداني محمد السعيد

اللجنـة المناقشـة

د. روانـــــي بوحفـــص ..... رئيـسا

د. سعيداني محمد السعيد ..... مشرفا ومقـررا

أ. بـن قايـــد الشيـــخ .....مناقـشا

أ. شرفـــــي مهـــــدي .....مناقـشا

السنة الجامعية 2018/2017

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

التخصص: مالية المؤسسة

بعنـــوان:

دور النظام المحاسبي البنكي في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية

وجهة نظر إطارات الوكالات المصرفية لولاية غرداية

من إعـــداد الطالب :

- سليمـــاني خـــالـد

تحـــت اشـــــرف :

* أ. سعيداني محمد السعيد

اللجنـة المناقشـة

د. روانـــــي بوحفـــص.....رئيـسا

د. سعيداني محمد السعيد.....مشرفا ومقـررا

أ. بـن قايـــــد الشيـــخ.....مناقـشا

أ. شرفـــــي مهـــــــدي.....مناقـشا

السنة الجامعية 2018/2017

إهـــــــــــــــــــــــــــداء

إلى القوي الحاني ...الباحث عن الحق دائما والا نحاف فيه لومة لائم:
والدي حفظه الله

إلى من علمت أجيالاً..وعلمتني، وهذبت أجيالاً..وهذبتني :
أمي حفظها الله

إلى مهندس حياتي ...زوجي الغالية (أم بيسان ورغد)،التي وقفت إلى جانبي

إلى قرة عيني وحبيبتي وصغيرتي وفالي في هذه الدنيا (بيسان ورغد)

إلى ثمار حياتي اليانعة: فضيلة ، أمال ، أسماء ، إبراهيم ، الطاهر ، مختار ، محمد

إلى من هم في قلبي ولم يذكرهم قلمي (جميع أصدقائي)

شكـــــــــر وعـــــــرفان

الحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله-سيدنا محمد -النبي الأمي وعلى آله وصحبه

وبعد

بداية الشكر والعرفان موصول لكل من ساهم وساعد ونصح وأرشد، وسهور عن

ذكر فضله وشكره.

وأتقدم بالشكر الوافر الجزيل إلى كل من مشرفي الفاضلين الأستاذ / سعيداني محمد السعيد

لما أغدقا علي من وافر أدبه وعلمه بما

لا يجازى إلا في ميزان حسناته إن شاء الله رب العالمين

ولا أنسى في هذا المقام أن أشيد بالدعم الرائع الذي حصلت عليه من الساد وبعض

الزملاء في كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

وفقهم الله لما فيه الخير البلاد والعباد

الملـــخـــــص:

دور النظام المحاسبي البنكي في تعزيز الحوكمة المصرفية

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور النظام المحاسبي البنكي في تعزيز الحوكمة المصرفية ، كون أن الحوكمة تلعب دورا هاما في نشاط البنوك التجارية ، حيث تعاني هذه الأخير من نقص فادح في كفاءاتها التشغيلية وكثرة عمليات الغش وكذا الأخطاء المهنية ، وهذا ناتج عن هشاشة وضعف تطبيق الحوكمة في المصارف مما يؤثر على أداء البنك وفعاليته .

ومن أجل هذا تم اختيار عينة تضم مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر وبالضبط بولاية غرداية ، كما تم توزيع عدد من الاستبيانات على موظفي هذه البنوك ،كما اعتمدنا على برنامج spss لتحليل البيانات مستخدمين مجموعة من النماذج وكذا بعض الاختبارات الخاصة بالعينة وهذا من أجل معالجة الإشكالية الخاصة بالموضوع واختبار الفرضيات المقدمة في هذا الشأن .

لنتوصل من خلال الدراسة إلى أن هناك علاقة فعالة ومرتبطة للحوكمة المصرفية في البنوك وهذا من خلال النظام المحاسبي المطبق في هذا الأخير، ومن التوصيات المقترحة أنه يجب على هذه البنوك السعي والحرص على التطبيق الكلي للحوكمة في المصارف وهذا من أجل أداء فعال و الدخول في عالم المنافسة العالمية .

Résumé :

Le rôle du système de comptabilité bancaire au renforcement de La gouvernance d'entreprise bancaire

Le but de cette recherche d'étudier le rôle du système de comptabilité bancaire au renforcement de la gouvernance des entreprise bancaires ; puisque le gouvernement joue un role important dans les activités des banques ; qui confrontent une punerie des compétences opérationnelles et la multiplicités des fraudes professionnels , cela due a la fragilité de l'application de la gouvernance au banques ; cela cause le disfonctionnement l inefficacité des banques .

Pour cela, on a choisi un échantillon d'un groupe de banques commerciales en Algérie plus précisément a la wilaya de Ghardaia , ou on a distribué des questionnaires aux membres du personnel des banques , en adoptant le programme spss pour traiter et analyser les donnes , pour aborder la problématique et tester des hypothèses formulées à cette étude.

Les analyses faites montrent qu' il y a un lien effectif liée la gouvernance des banques a travers le système de comptabilité appliqué dans ces entreprises bancaires , les recommandations proposées a la fin de cette étude que ces banques de rechercher et de veiller à l'application totale de la gouvernance d'entreprise bancaire pour jaillir a la concurrence mondiale.

قائمة المحتويات

البيـــــان	الصفحة
الإهداء.....	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الأشكال البيانية.....	VIII
قائمة الملاحق.....	IX
المقدمة.....	أ
الفصل الأول : الجانب النظري للدراسة.....	01
المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي للبنوك التجارية.....	03
المبحث الثاني: التأسيس النظري للحوكمة المصرفية.....	21
المبحث الثالث : الدراســـات الســابقـــة.....	39
الفصل الثاني : الأدبيات التطبيقية	45
المبحث الأول: الطريقة و أدوات المستخدمة في الدراسة.....	46
المبحث الثاني: مناقشة النتائج التحليل و اختبار الفرضيات.....	50
الخاتمة.....	63
المراجع	66
الملاحق	70
الفهرس	77

قائمـــة الجـــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	شكل العام لليومية	15
02	شكل الحساب	16
03	نموذج لميزان المراجعة	16
04	كشف حركة صندوق المقبوضات	17
05	كشف حركة الخزينة	17
06	كشف حركة صندوق المدفوعات	18
07	حساب الأرباح و الخسائر للبنك المركزي	19
08	العينة المستهدفة و درجة الاستجابة الفعلية	47
09	مقياس متغير الدراسة الجنس	48
10	مقياس متغير الدراسة العمر	48
11	مقياس متغير الدراسة الشهادة	48
12	مقياس متغير الدراسة الوظيفة	48
13	مقياس متغير الدراسة الخبرة المكتسبة	48
14	مقياس متغير محاور الدراسة	49
15	فئات الإجابات و الدرجات المقابلة لها	49
16	توزيع العينة حسب الجنس	50
17	توزيع العينة حسب العمر	51
18	توزيع العينة حسب كتغير الشهادة المحصل عليها	52

19	توزيع العينة حسب المنصب	53
20	توزيع العينة حسب متغير الأقدمية	54
21	معايير تحديد الاتجاه	55
22	الإحصائيات الموثوقية	55
23	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للنظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية	56
24	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لأثر تطبيق الحوكمة على أداء المصرف	58
25	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لدور النظام المحاسبي البنكي في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية	60
26	اختبار t للمحور الأول	61
27	اختبار t للمحور الثاني	61
28	اختبار t للمحور الثالث	62

قائمـة الأشــكال البيانيـة

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	04
02	وظائف البنوك التجارية	07
03	الخصائص المميزة للنظام المحاسبي البنكي	12
04	توزيع العينة حسب متغير الجنس	50
05	أعمدة بيانية لتوزيع العينة حسب العمر	51
06	توزيع العينة حسب كتغير الشهادة المحصل عليها	52
07	توزيع العينة حسب المنصب	53
08	توزيع العينة حسب متغير الأقدمية	54

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	استمارة استبيان	71-72
02	مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS	73-80

مقدمة

مـقـــدمـــــة:

احتل النظام البنكي مند فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية و تزداد أهميته من يوم لأخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة ثانية و في هـ ذهـ الظروف ما فتئت البنوك تطور من إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة و توجيهيا نحو أفضل الاستعمالات الممكنة و في سبيل ذلك تلجأ بوجه خاص نحو ادخار العائلات و المؤسسات و الجماعات العمومية، و يمكنها أمام عدم كفاية هـ ذهـ المصادر أن تلجأ أيضا للاقتراض من الأسواق النقدية و المالية وأن تلجأ إلى البنك المركزي في آخر المطاف لإعادة التمويل عن طريق الإصدار الجديد .

ويتمثل الوجه الثاني للوظيفة البنكية في إعادة توظيف هذه الموارد و أكثر هذه التوظيفات ممارسة وتنوعا هي منح القروض إلى أولئك الذين يحتاجون إليها وتختلف طبعا أشكال هذه القروض من حيث طبيعتها وأهدافها ومدتها وذلك حسب طبيعة موضوع التمويل والأشكال التي يستخدمها.

وفي سبيل جمع الأموال اللازمة من أجل القيام بعملية التمويل الضرورية للاقتصاد. تستخدم البنوك طرقا عديدة وأساليب متنوعة ونماذج مختلفة وتهدف إلى إيجادّ أفضل الاستهلاكيات لهذه الموارد في ظل القوانين والتنظيمات المعمول بها، وتحاولّ أن تتحرك دائما وفق مبدأ عام هو التوفيق بين مواردها واستخداماتها.

حيث يعتبر النظام أو الجهاز المصرفي أحد أهم الأجزاء الهامة في النظام المالي المحاسبي البنكي ، وإن استقرار هذا الأخير مرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي. ومن بين الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار النظام المصرفي هو عولمة الأسواق المالية وظهور الكثير من الابتكارات المالية التي أدت إلى الحد من فعالية الأدوات التقليدية الهادفة إلى ضمان الاستقرار في النظام المصرفي.

وتعتبر الحوكمة من بين الآليات والوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلى الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والمصرفي بشكل خاص.

ولقد تعاظم الاهتمام بالحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات المالية والاقتصادية التي شهدتها دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في التسعينيات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية خلال سنة ، 2002 وما يشهده العالم حاليا من تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي انطلقت شرارتها الأولى من الولايات المتحدة الأمريكية.

إشكاليـــة الدراســة :

في ضوء النظام المحاسبي المالي وكذا مبادئ الحوكمة المصرفية فإننا نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية .

من خلال ما سبق فان مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على السؤال الرئيس التالي :

- **فيما يكمن دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الحوكمة المصرفية ؟**

فرضيـات الدراسـة :

01 – يلتزم البنك بمبدأ الإفصاح والشفافية عن جميع المعلومات والبيانات.

02 – النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية له دور ك بير في تحديد النشاطات البنكية (الإقراض،الإيداع...) وذلك من حيث تحديد القواعد و المبادئ التي تحكمها .

03 – يزيد النظام المحاسبي البنكي من الإفصاح والشفافية عن المعلومات الجوهرية للمساهمين .

04 – يتمتع المصرف بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه نتيجةلتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المصرفية

أسباب اختيار الموضوع:

* يمثل موضوع الدراسة جزء من التخصص الذي نزاول دراستنا فيه ونأمل أن نضيف إلى هذا المجال معلومات جديدة تدعم البحث الجامعي .

* ميولنا ورغبتنا في معرفة الدور الأساسي الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية .

الأهميـة: (أهمية الموضوع)

الأهميـــة العلميـــة: تعتبر الأهمية العلمية كإثراء للمكتبة الجامعية .

الأهمية الاقتصادية:

01 – يمثل النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية الركيزة الأساسية ،فمن أجل سير حسن لنظام البنوك التجارية لابد من خلق النصوص التشريعية والتنظيمية الموضحة و المفسرة لآلية سير النظام الجديد .

02 – تمثل الحوكمة المصرفية كمجموعة من المبادئ والقواعد الواجبة التطبيق تحديا كبيرا لإدارة أي بنك معاصر ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة لإدارات المصارف البنكية على وجه الخصوص لتعزيز أوجه تطبيقها لهذه المبادئ .

03 – يشكل فهم أفراد المجتمع لمبادئ الحوكمة المصرفية بشكل عام أهمية خاصة حيث أن تطبيق هذه المبادئ سيزيد من شفافية و موثوقية البيانات المالية المنشورة للمصارف المساهمة العامة .

04 – يشكل تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في المؤسسات المصرفية خاصة والمؤسسات المساهمة عامة رافداً هاماً لتعزيز تنافسية ونمو الاقتصاد الوطني .

أهـــداف الدراسـة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 – الوقوف على المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة المصرفية فـي البنوك التجارية.

2 – استكشاف مدى التزام البنوك بالمبادئ المتعارف عليها للحوكمة المصرفية وتشخيص أسباب تطبيق هذا النظام ومعوقاته.

3 – وضع إطار عام مقترح لنظام الحوكمة المصرفية الملائم للتطبيق في البنوك التجارية .

المنهـــج المتبـع:

للإلمام بالبحث من جميع النواحي تم اعتماد الطريقة المنهجية التي تضمن ترابط أجزاءه وتسلسل أفكاره معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي والدراسة الميدانية.

خطـــوات البحـــث:

لتبسيط دراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى إطار نظري وآخر تطبيقي

الإطـــار النظـــري:

في الفصل الأول منه تطرقنا إلى عموميات على البنوك التجارية وأهم الوظائف الممارسة ثم قمنا بمعرفة النظام المحاسبي المالي داخل البنوك التجارية من خلال التطرق إلى مفهوم النظام المحاسبي وخصائصه وكذا المبادئ الذي يقوم عليها النظام المحاسبي البنكي،كما تم التطرق إلى مفهوم الحوكمة المصرفية ، مع دراسة الأهمية والمبادئ الخاصة به ، ليتم ختامه بمجموعة من الدراسات السابقة ، تنوعت بين دراسات وطنية وكذا عربية وأخرى أجنبية

الإطـــار التطبيقـي:

قمنا بدراسة تمثلت في توزيع استمارات استبيانات على مجموعة من البنوك على مستوى ولاية غرداية ، ومن ذلك تم استخدام برنامج SPSS من أجل استخراج النتائج والقيام بالمناقشة وتحليل مع استخلاص النتيجة للموضوع قيد الدراسة .

الفصل الأول

تمهيـــــــد:

لقد كان من اللازم و الضروري الحديث في هذا الفصل عن المفاهيم العلمية الخاصة والمحيطة بالمصارف التجارية، وهذا من أجل إرساء إطار علمي شامل و متكامل لطبيعة هذه المنشآت من حيث وظائفها وأهدافها، فضلا عن الدور التي يمكن أن تلعبه على صعيد الاقتصاد الوطني أو الدولي خصوصا في ظل التوجه المصرفي الدولي الجديد.

حيث أن البنوك التجارية إضافة إلى كونها تشكل المحرك الأساسي لمختلف فعاليات الاقتصاد الوطني فهي تعتبر إحدى ركائز هرم النظام المصرفي للدول الحديثة .

تعتبر البنوك مؤشر أساسي و هام في عملية التنمية لكونها تملك وسائل و إمكانيات تمكنها من تجميع الأموال و الأصول النقدية من مختلف المصادر و إعادة استثمارها في شتى المجالات الاقتصادية و لتحقيق ذلك وجب وجود نظام محاسبي يتصف بدرجة عالية من الدقة و الواقعية في عرض المعلومات المحاسبية في السجلات المحاسبية البنكية و ذلك لتسهيل اتخاذ القرارات المتعلقة بتقييم الأداء و تحسينه إلى الأفضل .

في إطار ذلك سنقوم بعرض لمحة عن البنوك التجارية و النظام المحاسبي البنكي كما يتم التطرق إلى عنصر الحوكمة المصرفية في البنوك و كذلك إلى مختلف الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو لها علاقة به في هذا الفصل الذي سمي بماهية النظام المحاسبي للبنوك التجارية .

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي للبنوك التجارية

البنك هو عبارة عن منشأة عملها الرئيسي هو تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور، أو منشأة الأعمال أو الدولة بهدف إقراضها لّلآخرين أو استثمارها في أوراق مالية[1].

المطلب الأول:عموميات حول البنوك التجارية

الفرع الأول : مفهوم البنوك التجارية

البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات مالية يلتقي فيها عرض النقود والطلب عليها، كما تعرف أيضا أنها منشآت مالية هدفها الرئيسي هو قبول الودائع والإقراض وتقديم خدمات أخرى وبالتالي فإن البنك التجاري يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون تلك الأموال [2].

- تعرف أيضا على أنها مؤسسة مالية مستقبلة للودائع تحت الطلب ولأجل، مختصة في تقديم القروض لأجل قصير عن طريق الخصم و التسبيقات على الحساب الجاري و تسبيقات بضمانات، كما تقوم بعملية خلق النقود، وذلك عن طريق القروض التي تمنحها [3]
- نجد أن هذا التعريف يزيد عن سابقه في أن البنوك التجارية هدفها الأساسي هو تحقيق أعلى ربح مع المحافظة على السيولة لمواجهة السحوبات.
- كما يمكن تعريفها أيضا على أنها إحدى أهم المؤسسات الوسيطة وأقدمها، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية والتوفير ولأجل من الأفراد والمؤسسات[4]، أي تعبئة ادخار المودعين تحت صفة الودائع، وإعادة استخدامها في عمليات الاقتراض قصير الأجل .
- حيث يشار هنا إلى أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات المالية الذي ينص قانون تأسيسها على قبول الودائع ومنح الائتمان، فهي إذن تختلف عن تلك البنوك التي لا تقبل ودائع مثل البنوك المتخصصة، كالبنك الزراعي والبنك الصناعي، وتختلف أيضا عن تلك البنوك التي ليس من أنشطتها القرض مثل البنوك الإسلامية كما أنه توجد مؤسسات مالية تقبل الودائع وتمنح القروض إلا أنها ليست بنوك تجارية مثل صندوق التوفير والاحتياط .
- كما أن تقسيم البنوك إلى تجارية وغير تجارية لا يرجع بصفة جوهرية إلى عامل التخصص ولكنه يرجع إلى عوامل متصلة بالتطور الاقتصادي والبيئة الاقتصادية، حيث نجد أن الخاصية الأساسية التي تتميز بها البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات الائتمانية هي وظيفة خلق النقود.

---

[1]– شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000، ص 34.

[2]– منير إبراهيم هندي: إدارة البنوك التجارية، ط3، كلية التجارة طنطا 1996، ص5.

[3] - Ahmed Silem, Jean-Marie Albertini, Economie, 5eme edition, Dalloz, Paris, 1995, PP60-61.

[4]– رضا صاحب أبو حمد آعلي، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى،2002 ص 19.

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية ووظائفه

1 ـ الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

الترتيب التالي يوضح الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية:

الشكـــل رقـــم(01)

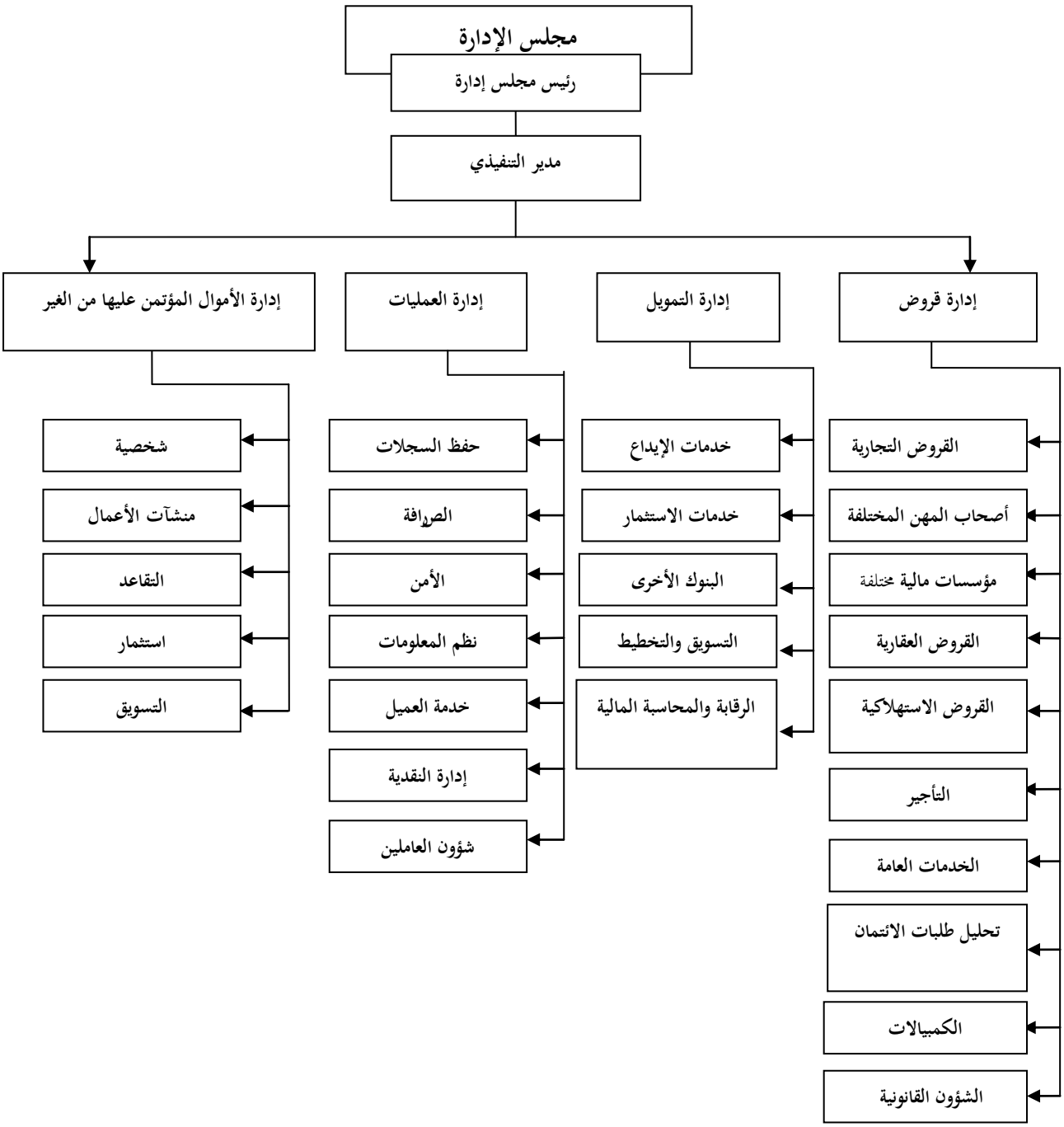

المصدر: محمد صالح الحناوي,المؤسسات المالية,البورصة و البنوك التجارية,الدار الجامعية,الاسكندرية,2000,ص2018

2 -وظائف البنوك التجارية

تتلخص الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية في خلق النقود وتعرف هذه النقود بالنقود الكتابية، كذلك من وظائف البنوك التجارية الهامة ما يلي [1]:

- خلق نقود الودائع.
- قبول الودائع.
- منح الائتمان.
- خصم الأوراق التجارية.
- بعض الوظائف الأخرى.

2-1- خلق نقود الودائع:

يعتبر خلق النقود الكتابية أوسع أنواع النقود انتشارا في المجتمعات الحديثة الفكرة الأساسية في خلق البنوك للنقود تأتي من اعتياد الأفراد في المجتمعات الحديثة من تسوية مدفوعاتهم عن طريق الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم في البنوك التجارية.

2-2- قبول الودائع:

يعتبر قبول الودائع من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية، حيث عن طريق هذه الودائع يتم خلق نقود وهي الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية، ويلاحظ أن الودائع على أنواع مختلفة وهي كما يلي: الودائع تحت الطلب،ودائع الادخار،الودائع لأجل.

2-3- منح الائتمان:

تقوم البنوك التجارية بالإقراض ويعتبر هذا الأخير من المهام التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية لرجال الأعمال والمشروعات على اختلاف أنواعها حيث أنه تستطيع البنوك عن طريق منح الائتمان أي إقراض رجال الأعمال ائتمان قصير الأجل مما يعطيهم وسيلة دفع حاضرة كالأوراق النقدية والودائع تحت الطلب، مما يمكن من استخدامها في تمويل العمليات التجارية أو الإنتاجية وفي مقابل هذه الخدمة التي تؤديها البنوك التجارية والتي يترتب عليها تخليها عن بعض أموالها مدة معينة هي مدة القرض، فإنها تحصل على مبلغ من القرض يمثل نسبة معينة من مبلغ القرض ويسمى هذا المبلغ بالفائدة وتحصل على هذه النسبة على أساس سنوي.

[1]-عبد الحق بوعتروس:الوجيز في البنوك التجارية عمليات وتقنيات، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة 2000، ص16-17.

2-4- خصم الأوراق التجارية:

يعتبر هذا الإجراء من أهم وظائف البنوك التجارية في العصر الحديث ويزداد أهمية بازدياد ظاهرة المعاملات الآجلة بين الأفراد في المجتمع، فالتاجر يبيع بأجل ويحصل على كمبيالات مستحقة الدفع في فترات مستقبلية مقابل مبيعاته لا يستطيع الاستمرار في نشاطه التجاري بينما تتراكم في يده الكمبيالات فهو يلجأ للبنك ليخصمها له أي يدفع قيمتها قبل أن يحل أجلها، فيكون البنك بهذه العملية قدم قرضا قصير الأجل للتاجر مدته تاريخ استحقاق الكمبيالة ومبلغ الفائدة يعادل الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية ونسبة الفائدة إلى القيمة الاسمية للكمبيالة هو ما يسمى بسعر الخصم.

2-2-5- بعض الوظائف الأخرى :

فتح الاعتماد المستندي:

تشمل الإعتمادات المستندية على اعتمادات للاستيراد وأخرى للتصدير، ويحقق البنك التجاري أرباحه بصفة أصلية بمقدار الفرق بين الفوائد التي يدفعها للمودعين وتلك التي يتحملها المقترضون والعمولات والأجور التي يحصلها مقابل تقديم الخدمات لعملائه.

قيام البنك بتحصيل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفة سواء كانت هذه المستحقات شيكات أو كمبيالات أو سندات أدنية مستحقة لصالحها أو بأسهم، وكذلك بدفع ديونهم لمستحقيها.

قيام البنك بتجميع مدخرات العملاء في شكل ودائع ادخار أو صندوق توفير وإعطاءهم فوائد عنها ثم استثمار هذه المدخرات في شراء سندات.

قيام البنك بالتعامل في الأوراق المالية على اختلاف أنواعها سواء لمصلحة عملائه أو لمصلحته الشخصية.

استبدال البنك العملات الأجنبية بالعملة الوطنية والعكس لصالح عملائه.

تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائه يحتفظون فيها بمنقولاتهم الغالية من مجوهرات وأوراق مالية ونقود وغيرها.

الشكل رقم (02) : وظائف البنوك التجارية

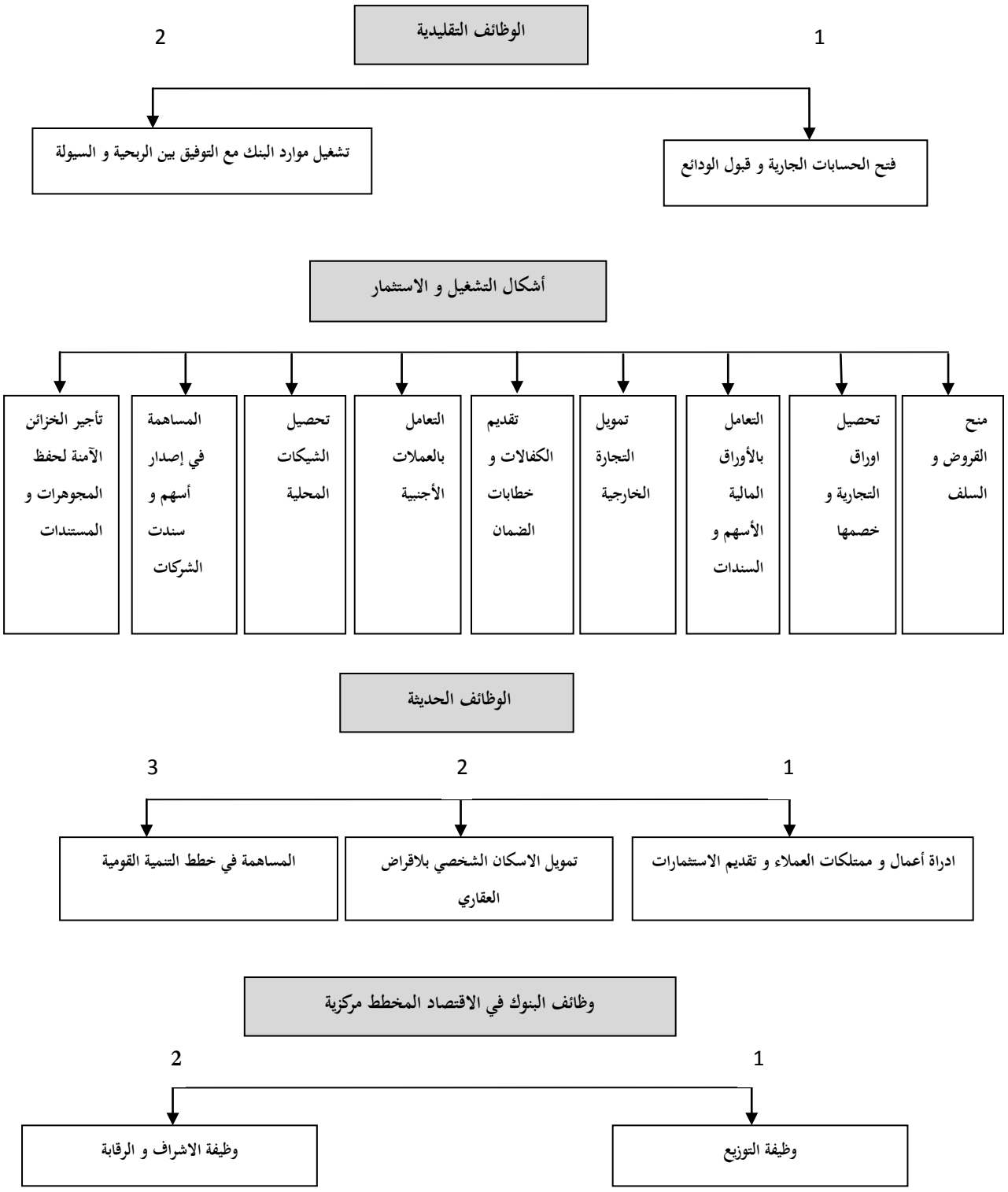

الفرع الثالث : خصائص البنوك التجارية

1 خصائص البنوك [1]

الخاصية الأولى: تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه : يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك , في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي

الخاصية الثانية :تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد : تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا,غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية , هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

الخاصية الثالثة :تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية : تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي, فالأولى إبرائية وغير نهائية ,والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة"بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

الخاصية الرابعة: تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس المركزي : تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية, هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية و تنفيذ السياسة المالية العليا.

02- أهداف البنوك التجارية

للبنوك خصائص و سمات تميزها عن غيرها من مؤسسات الأعمال، وتتعلق هذه الخصائص بالربحية والسيولة و الأمان إضافة إلى خاصية النمو، وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك والتي تتمثل في قبول الودائع، وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية ، فيما يلي نتعرض باختصار لكل سمة.[2]

[1] - د . مجدي محمد شهاب ،الاقتصاد النقدي ،دار الجامعة ،لبنان 1993،ص194 .

[2] – د. منير ابراهيم هندي :إضافة البنوك التجارية ،مدخل اتخاذ القرارات، جامعة طنطا ، الطبعة الثالثة، 1996– ص 10.

- الربحيـة :

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع ، و هذا يعني – وفقا لفكرة الرفع المالي– أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثيرا بالتغير في إرادتها ، و ذلك بالمقارنة مع مؤسسات الأعمال الأخرى لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر مؤسسات الأعمال تعرضا لأثار الرفع المالي "Highgo leverged firm " فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على دالك زيادة الأرباح بنسبة اكبر. على العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر ، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي بزيادة الإيرادات و تجنب حدوث انخفاض فيها.

و إذا كان للاعتماد على الودائع – كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية – بعض الجوانب السلبية نتيجة لالتزام البنك بدفع فائدة عليها سواء حقق أرباح أو لم يحقق ، فإن للاعتماد على الودائع ميزة هامة ، فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، و من ثم إذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته ،فسوف يقفل أبوابه من اليوم الأول ، بل و ربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق ، أما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق للبنك حافة صافي الفوائد NET Interveste Margin or Spredd التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع و بين الفوائد المدفوعة عليها ، و بالطبع_ يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار، هذا و يطلق أحيانا على حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية ، أي العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات .

- السيولـــة :

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، و من ثم ينبغي أن يكون البنك مستعد للوفاء بها في أي لحظة ، و تعد هذه من أهم السيمات التي تميز البنوك التجارية عن مؤسسة الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المؤسسات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات و لو لبعض الوقت فإنه و بمجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين و يدفعهم إلى سحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس Bank Rumon ومثال ذلك فإن بنك" أنتر ا اللبنان" أضطر إلى التوقف عن دفع مستحقات المودعين و اقفل أبوابه في 14 نوفمبر 1966 و ذلك نتيجته لزيادة مفاجئة في المسحوبات لم يتمكن البنك مواجهتا بما لديه من موارد نقدية[1].

[1]– زياد سليم رمضان،محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 1996 – ص 100

- الأمـــــان:

يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الخصوم عن 10% و هذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المدينين و النتيجة هي إعلان إفلاس البنك لذلك يسعى البنك دائما لكسب ثقة المدينين و هو يحرس كامل الحرس على أموالهم بما يمليه المنطق و القانون، أي أخذ مطالب بإعادة الحق إلى أهله حيث يعبر عن هذا الحرص، بضمانات يطلبها عن إقراضه للآخرين [1].

[1] - - زياد سليم رمضان،محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره – ص 100.

المطلب الثاني: النظام المحاسبي للبنوك التجارية

إن النظام المحاسبي يختلف من منشأة لأخرى بحسب حجم وطبيعة عمليات المنشأة والبيانات التي تتطلبها الإدارة والأجهزة الخارجية للإشراف والرقابة وتقييم الأداء بالإضافة إلى الدفاتر المستخدمة وطريقة الإثبات المتبعة.

الفرع الأول : مفهوم وخصائص النظام المحاسبي البنكي

1 - مفهوم النظام المحاسبي للبنوك

يمكن تعريف النظام المحاسبي البنكي على أنه :

- لقد جاء نص المادة " 03" من القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي' المحاسبة المالية' كما يلي [1]: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخرين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".

- النظام المحاسبي هو الوسائل التي تمكن من إدارة المشروع من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية واستخلاص نتائج الأعمال التي تمت بتوجيهها وإشرافها.[2]
- النظام المحاسبي يشتمل على مجموعة من النماذج والسجلات والإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص وتقرير البيانات المطلوبة بواسطة الإدارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة وتقديمها إلى الجهات الخارجية المهتمة بأعمال المشروع، ويعتبر تشغيل البيانات من أهم الأنشطة التي ينطوي عليها النظام المحاسبي وتتعدد الأساليب التي يمكن استخدامها في تشغيل البيانات من الآلات الحاسبة البسيطة إلى الحواسيب الالكترونية المعقدة.
- تمسك محاسبة البنوك وفقا للأصول المتبعة في المشاريع التجارية والصناعية وتبعا لذلك يكون للبنك:

-محاسبة مركزية في الإدارة العامة : أي وجود محاسبة واحدة تتجمع فيها جميع العمليات الخاصة بالإدارة العامة، وكذا عمليات الفروع خلال فترة زمنية معينة.

-محاسبة مستقلة لكل فرع من فروع البنك تظهر أعماله خلال فترة زمنية معينة : أي أن لكل فرع من فروع البنك محاسبة خاصة به وفق أصول خاصة، يسجل فيها عملياته، ثم يرسل الفرع نتائج أعماله في نهاية كل شهر على شكل ميزان مراجعة إلى الإدارة العامة التي تتولى توحيدها مع محاسبتها الخاصة.

---

[1]- الجريدة الرسمية ، العدد رقم 74،القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 03 ،الجزائر ،سنة 2007 ص 03 .

[2]- أحمد نور وأحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية)، دار الفقه العربية، لبنان، 1986، ص9-10.

–تتولى المحاسبة المركزية في الإدارة بالمراسلين بالخارج ، حيث تقوم المحاسبة المركزية وبصورة دورية ولاسيما في نهاية السنة المالية بترصيد هذه الحسابات بهدف تنظيم الاوضاع العامة للبنك التجاري والحسابات الختامية. [1]

02– خصائص النظام المحاسبي البنكي:يتميز النظام المحاسبي للبنوك التجارية بعدة مميزات تمثلت في :[2]

– الدقة والوضوح والبساطة في تصميم المستندات ومن المهم عند تصميم الدورة المستندية أن نتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو بين قسم وآخر(الابتعاد عن الازدواجية) وأن تقتضي طبيعة كل عملية تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسمبحيث يكون عمل الموظف التالي أو القسم التالي تكملة ومراجعة لعمل الموظف أوالقسم السابق.

– السرعة في إعداد وتجهيز البيانات لتلبية احتياجات إدارة البنك والأجهزة الخارجية.

– تقسيم العمل بين الموظفين بالبنك وتحديد مسؤولية كلا منهم بشكل خاص وفصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وعن عمليات الصندوق.

– يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري بالبنك وتقسيماته الداخلية وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية للبنك والفروع من جهة وبين الإدارات والأقسام المختلفة للإدارة أو للفروع من جهة أخرى.

– يتم في البنوك تسجيل و اثبات قيم موجودة في البنك و لكنها غير مملوكة له مثل الاوراق التجارية الموضوعة برسم تحصيل و اوراق القبض و الاوراق المالية أو بتعهدات العملاء,

– يمتاز البنك عن غيره من المؤسسات بأن معظم ايراداته على شكل فوائد و عمولات,لأنه أصلا قائم على تقديم خدمات للعملاء مقابل أجرة معينة تسمى "العمولة".

الشكل رقم (03) : الخصائص المميزة للنظام المحاسبي البنكي

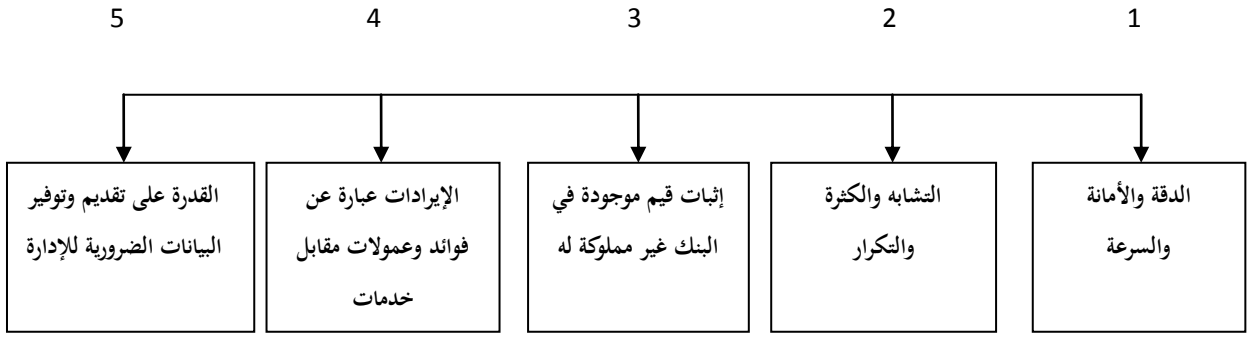

المصدر: فائق شقير وعاطف الأخرس وعبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر و التوزيع ,الطبعة الأولى عمان الأردن 2000 ، ص32.

[1] – عبد الرزاق شحاتة، محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية)، ط 1،دار المسيرة، الأردن،1998، ص 18.

[2] – فايق شقير,عاطف الأخرس,عبد الرحمان سالم"محاسبة البنوك,دار المسيرة للنشر و التوزيع ,الطبعة الأولى عمان الأردن 2000 ص29.

الفرع الثاني : عناصر و المبادئ التي يقوم عليها النظام المحاسبي البنكي

1 عناصرالنظام المحاسبي البنكي : يتميز النظام المحاسبي بعدة عناصر سنحاول ذكر الأهم[1]

- المجموعة المستندية : وهي المستندات والوثائق التي يتم بموجبها التسجيل في الدفاتر المحاسبية كالشيكات، الأوراق التجارية، الإشعارات، أوراق الخصم ...الخ.
- المجموعة الدفترية: وهي مختلف الدفاتر والكشوف التي تستعمل في التسجيل المحاسبي للعمليات التي يقوم بها البنك وتحددها الطريقة المحاسبية المعتمدة.
- الأوراق الثبوتية:وتشكل مصادر القيود في المستندات والدفاتر (القوانين، المراسيم).
- التقارير والبيانات: وتشمل قائمتي الدخل والمركز المالي بالإضافة إلى التقارير والدراسات والكشوف الإحصائية، وتعد لأغراض معينة ووفق مواعيد تنظيمية.
- الدليل المحاسبي: ويظم مختلف أنواع الحسابات وأرقامها وتقسيماتها وتوزيعها على الدفاتر ومراجعة القيود والتحقق من إتباع التعليمات الموضوعية.
- وسائل تطبيق العمل المحاسبي : وتشمل الوسائل اللازمة لتنفيذ العمليات المحاسبية كاستخدام الحاسوب الالكتروني في معالجة كميات كبيرة من البيانات، بحيث نستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدويا مثل الآلات الحاسبة.
- القواعد والتعليمات والإجراءات الرقابية: وتشمل وسائل رقابية محاسبية وإدارية وضبط داخلي، تعمل جميعا على ضمان الدقة، وصحة الأعمال المحاسبية،وسلامة الأصول المختلفة والتأكد من تنفيذ العمليات الإدارية منها : التدقيق الداخلي، التفتيش، المراجعة الدورية...الخ.
- الطريقة المحاسبية : نعني بها استخدام الدفاتر المساعدة والدفاتر العامة من اليوميات ودفتر الأستاذ .
- القواعد والتعليمات للعمل المحاسبي: وهي حركة سير الأوراق والمستندات وكيف ولماذا؟ ومن يوقعها؟
- الموظفون: وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام، فيجب أن يستوعب هؤلاء خطوات وإجراءات النظام حتى يتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية

[1] – عبد الحكيم كرجة،محاسبة البنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع،الاردن، 2000،ص23.

الشكل رقم (04) : عناصر النظام المحاسبي البنكيي [1]

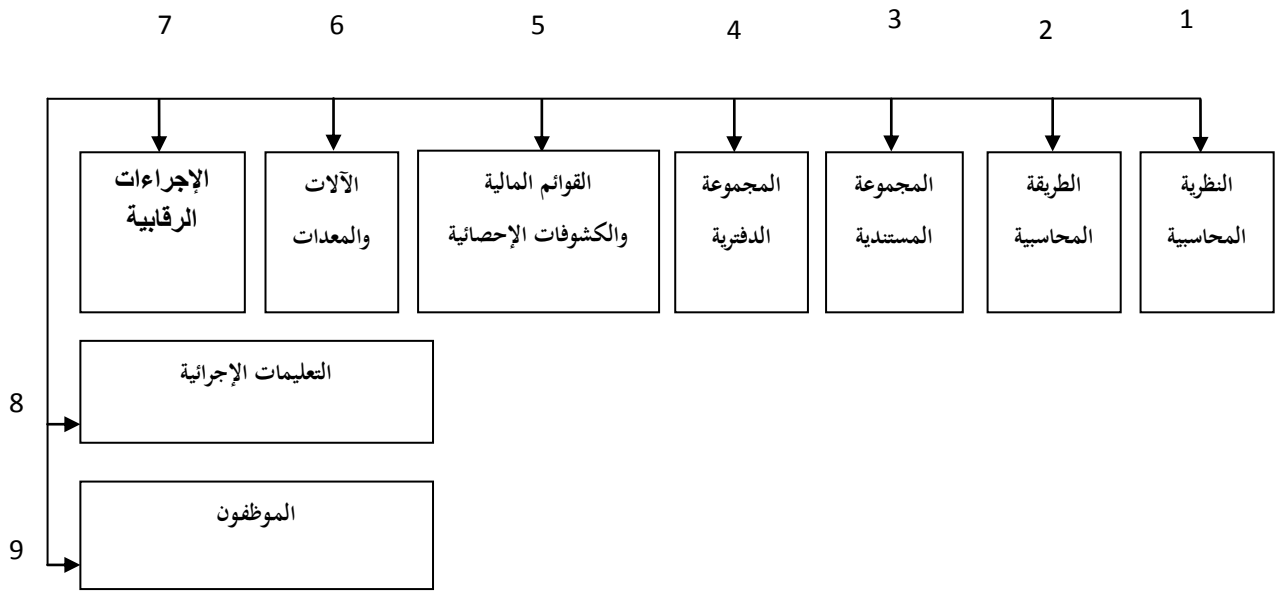

المصدر : فائق شقير وعاطف الأخرس وعبد الرحمن سالم، مرجع سبق ذكره، 2000، ص30.

2 – مبادئ النظام المحاسبي البنكي

للمحاسبة البنكية مجموعة من المبادئ شأنها في ذلك شأن المحاسبة العامة فبالإضافة إلى احترام المبادئ العامة يجب احترام المبادئ الخاصة التالية :[2]

- استمرار الطرق ودوامها.
- مبدأ الحيطة والحذر.
- استقلالية الدورات أو النشاطات.
- عدم المقاصة بين عناصر الميزانية وخارج الميزانية.
- إبراز الحقائق في صورتها الحقيقية.
- لا تدرج المصاريف مباشرة في رأس المال دون المرور بحساب النتائج.
- استمرارية الاستغلال أو النشاط.
- احترام مبدأ التكلفة التاريخية.

[1] – فائق شقير وعاطف الأخرس وعبد الرحمن سالم، مرجع سبق ذكره، 2008، ص30 .

[2] – بن فرج زوينة، تبني المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 ضرورة للبنوك الجزائرية لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية، بدون سنة النشر، بدون مكان النشر، ص 11.

الفرع الثالث : التسجيل المحاسبي في البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بتجميع المعلومات و البيانات و تفريغها بسجلات و دفاتر محاسبية خاصة وفق مراحل معينة وطبقا للنظام المعمول به.

1 – الدفاتر و الكشوفات الاساسية المستعملة في التسجيل المحاسبي

1-1- الدفاتر: و هي دفتر اليومية العامة,دفتر الأستاذ العام و المساعد و منها أستاذ للحسابات كالحسابات الجارية,الودائع لأجل, الفروع البنوك المحلية، البنوك الخارجية، حسابات غير الشخصية، الأرباح و الخسائر، الموجودات و المطلوبات وغيرها.

- اليومية: هي دفتر يسجل فيه كل الحركات المالية,أو كل العمليات التي يقوم بها البنك يوميا في شكل قيود محاسبية بصورة منتظمة و حسب تاريخ حدوثها من الوثائق الثبوتية، وقد نص القانون التجاري في المادة 9 منه على إلزامية مسك دفتر اليومية و في المادة 11 على مسك دفتر اليومية حسب تاريخ و بدون ترك بياض أو تغيير ، كما نص على انه يجب ان يكون مرقم وموقع من قبل قاضي المحكمة [1].

الجدول رقم (01) : شكل العام لليومية

رقم الحساب الدائن	رقم الحساب المدين	البيان، تاريخ العملية	مبلغ المدين	مبلغ الدائن
Xxx		من حـ/ اسم الحساب المدين	Xxx	
	Xxx	الى حـ/اسم الحساب الدائن		Xxx
		المجموع	Xxx	Xxx

المصدر:فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية و الإسلامية، دار اليازوري، عمان ، 1996،ص 56.

– دفتر الأستاذ: هو دفتر يتضمن مجموعة الحسابات المفتوحة من طرف البنك و التسجيل به قائم على اساس الحركات المسجلة في اليومية ثم ترحل الى هذا الدفتر ، و تقفل الحسابات في كل اليوم من شهر و ذلك حسب البنوك و المؤسسات المالية و هذا للسماح باعداد المراجعة للمراقبة [2]، و الجدول الموالي يوضح شكل الحساب.

[1] – رشيد مخولفي، القانون التجاري (سلبسة القانون للجميع)، كليك للنشر، 2010-2011 ، ص ص 6، 7.

[2] – محسن بلقاسم ، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية الجزائرية " دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة"، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة السنة2011 ، ص 24.

الجدول رقم (02) : شكل الحساب

حـ/ المدين			حـ/ الدائن		
تاريخ	البيان	المبالغ	التاريخ	البيان	المبالغ

المصدر: فؤاد توفيق ياسين، مرجع سبق ذكره،ص 47.

1 2 –الكشوفات المستخدمة في التسجيل المحاسبي

الكشوفات:

كشف حركة اليومية الشامل، حركة الخزينة،العمليات المصرفية، المقاصة العمليات المصرفية الخارجية، النفقات و الايرادات الجارية، موافقة حركة اليومية، المركز المالي للبنك،ميزان المراجعة الشهرية،الميزانية الشهرية، الارباح و الخسائر الشهرية، البيان الشهري على نموذج المقرر من البنك المركزي،قوائم المصارف الإدارية الحسابات الجارية، الحسابات النظامية، و غير ذلك[1].

– ميزان المراجعة:

إن الهدف من هذا الكشف هو التحقق ما إذا كانت التسجيلات التي قام بها في دفتر اليومية ودفتر الأستاذ،حيث أن كل عملية مدينة تقابلها في الجانب الدائن لذا يجب التحقق من أن :

_ مجموع أرصدة المدينة = مجموع أرصدة الدائنة

_ مجموع المبالغ المدينة = مجموع المبالغ الدائنة

_ مجموع ميزان المراجعة = مجموع الميزانية

و في مايلي نموذج لميزان المراجعة

الجدول رقم (03) : نموذج لميزان المراجعة

رقم الحساب	الحسابات	المبالغ		الارصدة	
		مدين	دائن	مدين	دائن
	المجاميع				

المصدر : فائق شقير وعاطف الأخرس، عبد الرحمان سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 303.

[1] – د. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية " الطرق المحاسبية الحديثة"، الطبعة الخامسة ،دار وائل للنشر، عمان – الأردن ، 2004 ، ص348 .

- الكشوفات الدورية : يستخدم البنك عدة كشوفات أهمها ما يلي:

الجدول رقم (04) : كشف حركة صندوق المقبوضات

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	عمليات الحسابات الجارية عمليات الودائع و التوفير عمليات الودائع بإشعار		الرصيد المودع بالخزينة
	المجموع		المجموع

المصدر : فائق شقير و عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، مرجع سبق ذكره، ص 292 .

الجدول رقم (05) : كشف حركة الخزينة

المقبوضات		المدفوعات	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
	راس المال المدفوع رصيد صندوق المدفوعات رصيد صندوق المقبوضات		المودع لدى البنك المدفوع لصندوق المدفوعات الرصيد
	المجموع		المجموع

المصدر: فائق شقير و عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم،مرجع سبق ذكره،ص 294.

الجدول رقم (06) : كشف حركة الصندوق المدفوعات

المقبوضات		المدفوعات	
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	المقبوضات من الخزينة		المدفوعات المختلفة إيجار مباني الأثاث و التجهيزات الآلات السيارات عمليات قسم الكمبيالات عمليات قسم الأوراق المالية عمليات قسم الحسابات الجارية
	مجموع المقبوضات		مجموع المدفوعاتوالرصيد المدفوع
	المجموع		المجموع

المصدر: فائق شقير الأخرس، عبد الرحمن سالم، مرجع سبق ذكره، ص297.

- الحسابات الختامية :

يتم اعدادها في نهاية السنة المالية للتوصل الى صافي نتيجة البنك من ربح أو خسارة,و يرحل الى جانبه المدين جميع الحسابات التي تمثل النفقات و المصاريف,كما يرحل الى جانبه الدائن جميع الحسابات التي تمثل الايرادات, و تكون نتيجة عمل البنك ربحا اذا كان مجموع الجانب الدائن الذي يمثل الايرادات أكبر من مجموع الجانب المدين الذي يمثل المصروفات'و العكس فتكون نتيجة عمل البنك خسلرة اذا كان مجموع الجانب المدين أكبر من المجموع الجانب الدائن.

الجدول رقم (07) :حساب الأرباح و الخسائر للبنك المركزي

المقبوضات			المدفوعات		
السنة الحالية	السنة السابقة	البيان	السنة الحالية	السنة السابقة	البيان
		الفوائد المدينة			الفوائد الدائنة
		فوائد الحسابات الجارية			فوائد الكمبيالات
		فوائد ودائع التوفير			فوائد السندات المخصومة
		فوائد حسابات البنوك			فوائد الحسابات الجارية
		العملات			فوائد السلف و القروض
		المصاريف العمومية			العملات الدائنة
		الاستهلاكية			مختلف الفوائد
		مخصصات			فرق العملة الأجنبية
		صافي الارباح			صافي الخسائر

المصدر: فائق شقير و عاطف الاخرس، عبد الحمن سالم، مرجع سبق ذكره، ص311.

2 - مراحل تسجيل المحاسبي في البنوك التجارية

يقوم التسجيل المحاسبي في البنوك التجارية على قيد العمليات أولا بأول و يوما بيوم في السجلات المختلفة و استخراج ميزان المراجعة و يتم ذلك على مراحل هي [1]:

- كشف الحركة اليومية

تقم البنوك بتسجيل عملياتها يوما بيوم و تقيد كل عملياتها المصرفية بواسطة إشعارات خصم و إضافة بنفس القيمة، حيث تتولى الأقسام المختلفة إعداد كل ما يخص ذلك، و هذا يتم في كشف الحركة اليومية بحيث يخصص يومية مساعدة لحركة الخزينة و تتضمن جميع العمليات الإيداع و السحب النقدية، كما أنه يخصص يومية مساعدة أخرى لحركة المقاصة و تعتبر هذه السجلات تفصيلا شاملا لجميع عمليات الفروع .

[1] - نظام رقم 09-04 المؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق 23يونيو سنة2009 يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

- كشف حركة المراجعة اليومية

بعد إتمام كشف الإشعارات بالسجلات أو اليوميات المساعدة الممسوكة بمعرفة الأقسام المعنية، و قيمها في كشف الحركة اليومية، تفرز هذه الإشعارات و تقسم إلى مجموعات معينة وفقا للحسابات التي يظهرها سجل الأستاذ العام المساعد، ثم تفرغ في عدد من الكشوف المراجعة اليومية و التي يعدها قسم الحسابات العامة في نهاية كل يوم للتأكد من صحة وسلامة و دقة التوجيه المحاسبي للمستندات المختلفة المؤيدة للعمليات التي تمت خلال هذا اليوم .

- سجل ملخص كشف الحركة اليومي

هذا يقوم كل قسم الحسابات إعداد ملخص لكشف حركة اليومية، حيث يقوم بمطابقة المجاميع التي تظهر في كشف حركة اليومية، وهذا للتأكد من الضبط الداخلي و كأساس للقيد في دفتر اليومية العامة، يقسم الحسابات العامة و كذلك الترحيل الحسابات المختلفة بدفتر الأستاذ العام كما انه يتم مراجعة كل القيود التي أجريت بطريقة النداء.

- ميزان المراجعة اليومي

يتم القيد في سجل الأستاذ العام المساعد و الذي يشمل الحسابات التفصيلية لمجموعة حسابات الأستاذ العام من واقع إشعارات الخصم و الإضافة أو من واقع مجاميع كشف المراجعة اليومي بالنسبة لبعض الحسابات ثم ترحيل الأرصدة المستخرجة منها إلى كشف أرصدة الأستاذ العام و الأستاذ المساعد الذي يعد بمثابة ميزان مراجعة لأرصدة كل منها لغرض إجراء المقابلة بين أرصدة الحسابات الجزئية و أرصدة الحسابات المجمعة و يمكن إعداد عدد من موازين المراجعة الجزئية من واقع دفاتر الأستاذ المساعد و هذا لاستكمال عملية الضبط الداخلي.

- المركز المالي

يتولى كذلك قسم الحسابات العامة إعداد قائمة المركز المالي للبنك و ذلك في نهاية كل يوم و تشمل قائمة المركز المالي جميع الأرصدة خلال اليوم الحالي و كذلك الرصيد في نهاية اليوم و تستخدم هذه القائمة كأساس لاتخاذ القرارات المتعلقة المتعلقة بتسيير النشاط في اليوم الموالي .

- نظام الضبط الداخلي

تمسك بعض البنوك سجلات مساعدة للحسابات من نسختين أحدها للأقسام المعنية أما النسخة الثانية بقسم مراكز العملاء ، أما بالنسبة للنسخة الأخرى الغير الشخصية فتمسك بقسم الحسابات العامة، حيث يتم ضبط النسخة الأولى من كشوفات الحسابات الجارية المحتفظ بها في قسم العملاء صباح كل يوم بالإضافة إلى القيام المسئولين بمراجعة القيود التي أثبتت في اليومية مع التأكد من تطبيقها كما هو الحال المعمول به.

المبحث الثاني : التأسيس النظري للحوكمة المصرفية

سنتطرق في دراستنا من خلال هذا المبحث الى التأسيس النظري للحوكمة المصرفية :

المطلب الأول: مفاهيم عامة على الحوكمة المصرفية

الفرع الأول : نشأة و مفهوم الحوكمة المصرفية

1 – نشأة الحوكمة المصرفية

الحوكمة المؤسسية كمصطلح ظهر منذ فترة من الزمن، لكن بعد حدوث وتعاقب العديد من الأزمات المالية والمصرفية الدولية المختلفة، أهمها التي مست كبريات الشركات، هذا ما أدى إلى اتساع نطاق عدم الثقة في هذه الشركات و كلمات صدره من بيانات سواء كانت على شكل قوائم مالية، و كذلك عدم الوثوق فيقدره المحلل ينال ماليين على الحكم على أدائها، وحتى بعدم حاولات الدول النامية مسايرة الدول المتقدمة للوصول إلى التحكم الجيد لمؤسساتها، و نتيجة لوجود علاقة تعاقدية بين المالكين و المدراء فقد نشأت العديد من المشاكل،تركزت أهمها حول مشكلة تضارب المصالح، إذ يعمل المدراء على تحقيق مصالحهم الذاتية بتعظيم عائدهم بعدم بذل الجهد على حساب مصلحة المالك ينول أجل تخفيض هذه المشاكل فقد وضعت العديد من الدول مبادئ أساسية للحوكمة بهدف حماية مصالح مختلف الأطراف، كل هذا أدى إلى ثورة فكرية حول موضوع الحوكمة المصرفية.

وبهذا سوف نتطرق إلى العوامل التي دعت إلى ولادة الحوكمة المصرفية، ثم أهم النظريات المرتبطة بتطور مفهومها، و إلى الفضائح المالية لكبريات الشركات العالمية.

2 – مفهوم الحوكمة المصرفية

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة خاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والمالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في التسعينات من القرن الماضي، وكذلك ما شهدها الاقتصاد الأمريكي في بداية القرن الحالي، فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله.

2 ǂ –تعريف الحوكمة:

أما ، "Corporate governance" إن مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح الترجمة العلمية المتفق عليها هي " :أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة [1]."

و هناك عدة تعريفات للحوكمة قدمتها مؤسسات دولية مختصة نلخصها في الآتي:

[1] – محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها .بنك الاستثمار القومي، يونيو . 2007 مقال متاح على الموقع الالكتروني: http://www.saaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc

-عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE الحوكمة على أنها ":نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل و إطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل:

-مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من أصحاب المصالح ، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة[1]."

-كما عرفتها مؤسسة التمويل الدولية على أنها ":النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ".

-وقد عرف المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الحوكمة على أنها ": مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه استراتيجي وضمان تحقيق الأهداف، والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم ، واستغلال موارد المؤسسة على نحو مسؤول[2] ".

-ومن خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن الحوكمة هي نظام يقصد به الأسلوب الذي تمارس به سلطات الإدارة بطريقة جيدة، وهذا النظام هو الذي يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء داخل أي منظمة، كما يشمل النظام المقومات الأساسية لنجاح المنظمة وتقويتها على المدى البعيد، بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات داخلها وضمان حقوق جميع الأطراف التي لها علاقة بالمنظمة وبعدالة.

2 2 -مفهوم الحوكمة المصرفية:

هناك عدة تعاريف لحوكمة المصارف منها :

-تعرف الحوكمة في الجهاز المصرفي بمراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا للبنك وحماية حقوق المساهمين والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطرف الخارجية، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، و تنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة و الخاصة و المشتركة[3] .

-الحوكمة المصرفية تعني" الطريقة التي تدا ربها شؤون البنك من خلال الدور المنوط به لكل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر في تحديد أهداف البنك مراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين و بازدياد التعقيد في نشاط الجهاز المصرفي أصبحت عملية من عمليات مراقبة إدارة البنك .[4]"

---

[1] – دهمش نعيم، إسحق أبو زر عفاف، تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك .مجلة البنوك في الأردن، العدد العاشر، المجلد الثاني والعشرون، ديسمبر 2003 ، ص 27 .

[2] – المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشرة إلكترونية شهرية، فيفري 2004، عدد 53 http://www.ascasociety.org.

[3] – محمد مصطفى سليمان ،حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2008 ، ص309 .

[4] – بمعزوز بن عمي وعبد الر ا زق جبار، الحوكمة والمؤسسات المصرفية، دراسة حالة الجزائر، ملتقى علمي دولي حول مدخل الوقاية من الأزمات المالية والمصرفية، جامعة سطيف، يوم 20-21 أكتوبر 2009،ص06 .

-وتعرف أيضا" بأنها تتضمن الأساليب والإجراءات الخاصة بكيفية إدارة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمختلف نشاطات البنك وشؤونه[1].

- تحديد الأهداف الإستراتيجية للبنك
- متابعة سير العمليات اليومية للبنك
- القيام بمسؤولياتهم تجاه أصحاب المصالح على أكمل وجوه .
- التأكد من سيرورة أنشطة البنك تبعا لما جاء في اللوائح والقوانين .

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن الحوكمة المصرفية" هي الطريقة التي تداربها أعمال المصرف بواسطة مجالس الإدارة والإدارة العليا ومراقبتها اوبتغاء تحقيق غايتها وأهدافها.

الفرع الثاني : أهداف وأهمية ومبادئ الحوكمة المصرفية

1 -أهداف الحوكمة المصرفية : تسعي الحوكمة المصرفية ، إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية [2]:

1- تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

2- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال بما ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال، فضلا عن تشغيل نظام السوق بصورة فعالة.

3- خلق حوافز ودوافع لدي مجلس إدارة الشركة نحو متابعة تحقيق الأهداف التي تحقق مصلحة الشركة.

4- فرص الرقابة الفعالة على الشركة.

5- تمكين الشركة من التمتع بمركز تنافسي جيد بالنسبة لمثيلاتها في سوق رأس المال بما يؤدي إلى زيادة اجتذاب المستثمرين الذين بإمكانهم تدعيم النمو المالي للشركة.

6- تدعيم النزاهة والكفاءة في أسواق المال.

7- الفصل بين الملكية والإدارة.

8- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.

9- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسئولية الرقابة الى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلين بالجمعية العمومية للشركة.

10- عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة مسئوليات أعضائه.

11 - تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المسائلة ورفع درجة الثقة.

[1] - محمد مصطفى سليمان ،حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين،مرجع سابق ،ص 241 .

[2] - الحفناوي،شوقي عبدالعزيز،"حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكروالتطبيق المحاسبي".، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والادارية والاقتصادية، الجزء الثاني،جامعة الاسكندرية،كلية التجارة،2005 ،ص 211 .

2 -أهمية الحوكمة المصرفية

في أواخر عقد التسعينات أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات مع انفجار الأزمة المالية الآسيوية والتي يمكن وصفها أنها أزمة ثقة بين المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومات وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى السطح في أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال وبين الحكومة وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه عدم معرفة المساهمين في هذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال نظم محاسبية مبتكرة وقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرًا لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل النزاعات بطريقة فعالة ، كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة . ويؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد و سوء الإدارة مع تشجيع الشفافية).[1]

ومما سبق يتضح أن هناك أهمية للحكومة بالنسبة للشركات وأيضًا بالنسبة للمساهمين وتخلص هذه الأهمية إلى:

2-1- أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات [2] :

-تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين.

-تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعي مصلحة المساهمين.

-تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين بالأخص المستثمرين الأجانب لتمويل المشاريع التوسعية، فإذا كانت الشركات لا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية، يمكنها زيادة ثقة المستثمر المحلي وبالتالي زيادة رأس المال بتكلفة أقل .

-تحظي الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم، ولذلك نجد أن المستثمرين في الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة جيدًا، قد يقوموا بالتفكير جيدًا قبل بيع أسهمهم في تلك الشركات حتى عندما تتعرض لأزمات مؤقتة تؤدي إلى انخفاض أسعار أسهمها لثقتهم في قدرة الشركة على التغلب على تلك الأزمات مما يجعل تلك الشركات قادرة على الصمود في فترة الأزمات.

---

[1] – السريتي،السيد محمد،"حوكمة الشركات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة إلى مصر".، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وابعادها المحاسبية و الإدارية والاقتصادية، الجزء الأول،جامعة الاسكندرية،كلية التجارة،2005 ،ص43 .

[2] – شحاته، شحاته : مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الأسكندرية، مصر، 2007 ،ص23 .

2-2- أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين [1]:

- تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل.

- الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقدرات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.

والخلاصة أن تطبيق أي شركة مساهمة لمفهوم وقواعد ومبادئ حوكمة الشركات يحقق العديد من المزايا منها

- تخفيض درجة المخاطر المتعلقة بالفضائح المالية والإدارية التي تواجهها الشركة.

- زيادة درجة كفاءة أداء الشركة مما ينعكس على معدلات الربحية ودفع عجلة التنمية في المجتمع.

- تخفيض الشفافية والدقة في القوائم المالية مما يترتب عليه زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادها عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

- يتيح تقدم الشركة وجذب العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى زيادة معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمل والتشغيل في المجتمع والمساهمة في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم دول العالم.

3- مبادئ الحوكمة المصرفية

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشر كات.

ينص المبدأ الأول من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حقوق الشركات على"ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وفعالية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسئوليات بين مختلف الخبرات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

وكي يتم ضمان إطار فعال لحوكمة الشركات فإنه من الضروري وضع أساس مؤسساتي وتنظيمي وقانوني فعال يمكن أن يعتمد عليه كل المشاركين في السوق لإنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة وعادة ما يضم إطار حوكمة الشركات عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي والالتزامات الاختيارية وممارسة الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها .[2]

[1] – شحاته ، شحاته :مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، نفس المرجع ،ص 25 .

[2]– ميخائيل،أشرف حنا،"أهمية دور معايير المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات ."، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات و أبعادها المحاسبية و الإدارية والاقتصادية، الجزء الأول،جامعة الإسكندرية،كلية التجارة،.2005 ،ص 125 .

المبدأ الثاني : حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية

ينص المبدأ الثاني من مبادئ حوكمة الشركات على: " ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم"

1- وتشمل الحقوق الأساسية للمساهمين وهي: [1]

- طرق مضمونة لتسجيل الملكية
- إرسال أو تحويل ملكية الأسهم.
- الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.
- المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.
- عزل وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة
- المشاركة في أرباح الشركة.

2- ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة وأن يتم إبلاغهم على نحو كاف بالقرارات المتعلقة بتغيرات أساسية في الشركة مثل:

- تعديل النظام الأساسي أو مواد تأسيس الشركة أو غيرها من الوثائق الأساسية للشركة.
- طرح أسهم إضافية
- أية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة.

3- ينبغي أن يكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين كما ينبغي أن يحاط المساهمون علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت وكذلك:

- ينبغي تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب فيما يتعلق بتاريخ ومكان وجدول أعمال الجمعية العامة، وكذلك المعلومات الكاملة وفي الوقت المناسب عن الموضوعات التي سيتم اتخاذ قرارات بشأنها في الاجتماع.

- ينبغي أن تتاح الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالمراجعة الخارجية السنوية، ووضع البنود على جدول الأعمال الخاصة بالجمعية العامة، واقترح قرارات في نطاق حدود معقولة.

- لابد من تسهيل المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية الخاصة بحوكمة الشركات مثل تسمية وانتخاب أعضاء المجلس وأن يكونوا قادرين على إبداء آرائهم فيما يتعلق بسياسة مكافآت أعضاء مجلس

[1] – الزعبى خالد،محاسب عربي قانونى معتمد ، (ACPA) حوكمة الشركات ، المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين ،الورقة الرابعة التشريعات ، 2013 ،ص 14 .

الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين في الشركة، وأن يخضع القسم الخاص بتقديم أسهم لأعضاء مجلس الإدارة والعاملين كجزء من مكافآتهم لمواقف المساهمين.

- ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت سواء شخصيا أم اختياريا مع إعطاء الأثر نفسه للأصوات سواء تم الإدلاء بها حضوريا أم غيابيا.

4- ينبغي الإفصاح عن هياكل وترتيبات رأس المال التي مكان بعض المساهمين من أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم من الأسهم.

5- ينبغي السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية .

- يجب ضمان الصياغة الواضحة والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في الأسواق المالية، وكذلك العمليات غير الاعتيادية مثل الاندماجات وبيع حصص كبيرة من أصول الشركة حتى يتمكن المستثمرون من أن يفهموا حقوقهم والملجأ القانوني لهم، وينبغي أن تتم العمليات بأسعار شفافة وفي ظل شروط عادية تحمي حقوق كافة المساهمين وفقا لطبقاتهم.

- ينبغي عدم استخدام الوسائل المضادة للاستيلاء لحماية الإدارة ومجلس الإدارة من المساءلة.

- ينبغي أن تسهل عملية ممارسة حقوق الملكية من قبل المساهمين والمستثمرين التأسيسيين.

- ينبغي على المستثمرين المؤسسين الذين يعملون بصفة وكلاء أن يفصحوا عن حوكمة الشركات الخاصة بهم وسياسات التصويت فيما يتعلق باستثماراتهم بما في ذلك من الإجراءات القائمة لديهم لتقرير استخدامهم لحقوقهم التصويتية.

- ينبغي على المستثمرين المؤسسين الذين يعملون بصفة وكلاء أن يفصحوا عن الكيفية التي يتعاملون بها مع التعارض المادي للمصالح التي قد تؤثر في ممارستهم لحقوق الملكية الرئيسية الخاصة باستثماراتهم .

6- ينبغي أن يسمح للمساهمين ويضمنهم المساهمين التأسيسيون بالتحاور أحدهما مع الآخر حول القضايا المتعلقة بحقوق مساهميهم الأساسية كما هي محددة في المبادئ الخاضعة إلى استثناءات لمنع سوء الاستخدام.

المبدأ الثالث : المعاملة المتساوية للمساهمين [1]

ينص المبدأ الثالث من مبادئ حوكمة الشركات على : "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمة الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم".

إن ثقة المستثمرين بأن رأس المال الذين سيقدمونه ستتم حماية من إساءات الاستخدام أو إساءة التخصيص من جانب من يرى الشركة أو مجلس الإدارة أو المساهمين ذوي النسبة الحاكمة في الشركة، من

[1]- سليمان،محمد،"حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)"،الدار الجامعية،الإسكندرية 2006 ص96

العوامل الهامة في أسواق رأس المال حيث تكون هناك الفرص أمام مجلس إدارة الشركة والمديرين والمساهمين ذوي النسبة الحاكمة للقيام بنواحي نشاط تعمل على زيادة مصالحهم على حساب المساهمين غير المسيطرين وإحدى الطرق التي يمكن للمساهمين أن يحفظوا بها حقوقهم.

وقد أظهرت التجربة أن المحددات الرئيسة لدرجة احترام حقوق المساهم هي إذا كانت هناك طرق فعالة للحصول على تعويض للشكاوي وبتكلفة معقول وبدون تأخير.

كما تزداد ثقة مستثمري الأقلية عندما يوفر النظام القانوني بآليات لمساهمة الأقلية من خلال رفع دعاوي قانونية إذا ما توفرت لديهم أسس معقولة للاعتقاد بأن حقوقهم قد تم انتهاكها ويعتبر النص على آليات التنفيذ هذه من المسؤوليات الرئيسة للمشرعين والمنظمين .

المبدأ الرابع : دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات[1] :

ينص المبدأ الرابع من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على: " : ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئ القانون أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة مالياً".

يشمل الجانب الأساسي لحوكمة الشركات في ضمان تدفق رأس المال الخارجي إلى الشركات سواء على شكل حقوق ملكية أو ائتمان، وتهتم الحوكمة في إيجاد طرق لتشجيع مختلف أصحاب المصالح في المنشأة على القيام بالاستثمار في رأس المال البشري والمادي الخاص بالمنشأة وفقاً للمستويات الاقتصادية المثلي والقدرة التنافسية ونجاحها في النهاية ما هو إلا تنمية لعمل الفريق الذي يجسد الإسهامات المقدمة من مختلف الموارد التي تتضمن المستثمرين والعاملين، الدائنين، والموردين، وينبغي على الشركات أيضاً أن تعتر ف بأن مساهمات أصحاب المصالح تشكل مورداً قيماً لبناء شركة تنافسية ومربحة ومن ثم فإن المصالح طويلة الأجل للشركة تقتضي ضرورة تعزيز التعاون المنتج للثروة مع أصحاب المصالح، وينبغي في إطار الحوكمة أن يعترف بأن مصالح الشركة تجري خدمتها عن طريق الاعتراف بمصالحة أصحاب المصالح وإسهاماً في نجاح الشركة في الأجل الطويل.

[1] – القبطان،السيد،"قواعد المراجعة في أعمال البنوك "شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها "،دار النصر للطباعة والنشر،القاهرة، 2006 ،ص 75 .

المبدأ الخامس : الإفصـاح و الشفافيــة [1]

ينص المبدأ الخامس على ":ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية و حوكمة الشركات".

يعتبر وجود نظام إفصاح قوي يعمل على تعزيز الشافية الفعلية أحد الملامح الأساسية للإشراف على الشركات القائمة على أساس السوق، والذي يعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكياتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب في الدول ذات أسواق الأسهم الضخمة النشطة، إن الإفصاح يمكن أن يكون أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين، ويساعد الإفصاح على جذب رؤوس الأموال والحفاظ على ثقة المستثمرين في أسواق المال وعلى العكس تماماً فإن الإفصاح الضعيف والممارسات غير الشفافة والسلوكيات غير الأخلاقية تسهم في فقدان نزاهة السوق المالي بل وهذا لن يؤثر في الشركة فقط بل وفي السوق المالي ومن ثم الاقتصاد الوطني ككل.

ويساعد الإفصاح في تحسين فهم الجمهور لهيكل ونواحي نشاط الشركة وسياساتها وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقية وعلاقات الشركات مع المجتمعات التي تعمل فيها وتعتبر إشارات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاصة بالمنشآت متعددة الجنسيات، ذات الصلة في هذا الصدد .وتؤيد مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الإفصاح في التوقيت المناسب لكافة التطورات المادية التي تنشأ بين التقارير لدورية المنتظمة، كما تؤيد أيضا نشر التقارير في الوقت نفسه لكافة المساهمين بما يضمن المعاملة المتساوية، ويجب على الشركات في محافظتها على علاقات وثيقة مع المستثمرين والمشاركين في السوق أن تبذل عناية خاصة لعدم انتهاك هذا المبدأ للمعاملة المتساوية .

المبدأ السادس : مسؤوليات مجلس الإدارة

ينص المبدأ السادس والأخير على " :ينبغي أن يشمل إطار الشركات دليلاً استراتيجيا للشركة ومراقبة فعالة للإدارة التنفيذية مجلس الإدارة من خلال مساءلة المجلس أمام الشركة والمساهمين " هناك تنوع واختلاف في هياكل وإجراءات مجلس الإدارة سواء داخل أم ما بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويقصد بالمبادئ أن تكون عامة بالدرجة الكافية لتطبيقها على أي هيكل لمجالس الإدارة الذي يعهد إليه بوظائف حكم المنشأة أو الإشراف على إدارتها ومع قيامه بتوجيه إستراتيجية الشركة فإن مجلس الإدارة مسؤول بصفة رئيسة عن الإشراف على الأداء الإداري وتحقيق عائد مناسب للمساهمين مع منع تعارض المصالح وتحقيق التوازن بين الطلبات التنافسية على الشركة، وحتى يمكن لمجلس الإدارة أن تفي بمسؤولياتها بشكل فعال فإنها يجب أن تكون قادرة على ممارسة حكم موضوعي ومستقل، ومن إحدى المسؤوليات الهمة

[1] – كافي مصطفي يوسف ،" الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات " (ط 1) ،عمان الأردن ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،(2013) ،ص236 .

الأخرى لمجلس الإدارة هي الإشراف على النظم التي توضع لضمان قيام الشركة بإطاعة القوانين المطبقة بما فيها قوانين الضرائب والمنافسة والعمل والبيئة وتساوي الفرص والصحة وفي بعض الدول وجدت الشركات أن من المفيد النص بوضوح والتحديد الدقيق للمسؤوليات التي يتولاها مجلس الإدارة وكل التي تتولاها إدارة الشركة وتخضع للمساءلة بشأنها، ومجلس الإدارة ليس خاضعاً للمساءلة أمام الشركة ومساهميها فحسب، ولكن أيضا عليه واجب بالعمل لتحقيق أفضل لمصالحهم، وبالإضافة إلى هذا فإنه يتوقع من مجالس الإدارة أن تأخذ في حسبانها أن تتعامل بشكل عادل مع اهتمامات أصحاب مصالح الآخرين، بما في ذلك مصالح العاملين والدائنين والعملاء والموردين والمجتمعات المحلية، وتعتبر مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية ذات صلة في هذا الصدد .[1]

الفرع الثالث : محددات و مزايا الحوكمة المصرفية

1- محددات الحوكمة المصرفية

تقوم الحوكمة على مجموعتين من المحددات خارجية وداخلية هما:[2]

1-1- المحددات الخارجية : وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة مثل:

-القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس).

- كفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات.

- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج.

- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في أحكام الرقابة على الشركات.

- وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثلا المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية و غيرها) بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

---

[1] -Colley,John L. & Others,**What is Corporate Governance?**, Mcgraw-Hill, New York, 2005 .p39 .

[2] – الغنيمي، محمود،"الحوكمة والجهاز المصرفي"،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والادارية والاقتصادية، الجزء الثالث،جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، 2005 ،ص383.

1-2- المحددات الداخلية :

-وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤديتوافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

2- مزايا الحوكمة المصرفية

تحقق الحوكمة عددا من المزايا إلى جهات مختلفة تتعامل معها المؤسسة، كالمستثمرين، وحملة الأسهم أصحاب المصالح والمجتمع ، و فيما يلي بيان لاهم المزايا لكل طرف من هذه الأطراف [1]:

2 1 -المستثمرون وحملة الأسهم :

-يدرك المستثمرون احتمالا تحصولم على عائد أكبر من الشركات التي تدار بشكل جيد ،ومن ثم فهم مستعدون للدفع مقابل حصولهم على هذا العائد المرتفع. كما أنهم يدركون قيمة حماية استثماراتهم من التعرض للخسارة بسب بالجشع والإهمال واستهتار المديرين أو محاباتهم لذوى الصلة بهم.

فالحوكمة المصرفية تحمى حقوق المستثمرين ،و خاصة حقوق الأقلية من حملة الأسهم ، بما في ذلك حقهم في إبداء رأيه من شأن إدارة الشركة و في المعاملات الكبرى ،إضافة إلى حقهم في معرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم . كما أن الحوكمة توفر للمستثمرين نسبة أكبر من السيولة و ذلك ببنائها للثقة والكفاءة في أسواق المال،الأمر الذى يتيح لهم فرصة أكبر في تنويع أصولهم وبيعها إذا أرادوا ذلك، و أخيرا فإن إجراءات الحوكمة الرشيدة لمواجهة احتمالا تفشل الأعمال تحمى الدائنين و تحد من مسئولية حملة الأسهم.

2 2 -أصحاب المصلحة و المجتمع :

-تتطلب الحوكمة المصرفية احترام المؤسسات لالتزاماته اتجاه العاملين بها و عملائها و دائنيها و مورديها والمجتمعات التي تعمل فيها. فكل هذه المجموعات تستفيد من أمانة و جودة العمل في هذه الشركات و القدرة على الاعتماد عليها ،و من ثم يحصد المجتمع ككل مزايا إدارة الشركات بشكل جيد ،فذلك يوفر فرص عمل ويبني الثقة فيا لاقتصاد ويمنع تبديد الموارد. تتضمن هذه المزايا للمجتمع منع وقوع أزمات مالية ومصرفية إضافة إلى تنمية أسواق ما لأكبر و أكثر سيولة. كما أن البلاد التي تتم فيها الأعمال بشكل مسؤول وتحترم الملكية الخاصة تجتذ بنسبة أكبر من الاستثمارات الأجنبية ،و بالإضافة إلى ذلك فإن مزايا زيادة الإنتاجية و التجديد و الابتكار الناتج عن المنافسة الشريفة و العادلة يمكن أن يفتح الباب أمام النمو الاقتصادي في مجالات جديدة تماما.

[1] – سناء عبد الكريم الخلاق، حوكمة المؤسسات ودورها في التصدي للازمات المالية – التجربة الماليزية–، الملتقى الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال – الفرص والتحديات الأفاق ، الأردن، 10 و 11 نوفمبر 2009، ص 09.

المطلب الثاني : نموذج الحوكمة الجيد في المصارف

تطبق الحوكمة المؤسسية في البنوك يجب أن يتم بالشكل الملائم حتى يتم الاستفادة بأكمل وجه من المزايا التي توفرها، لذا يجب توفر نموذج جيد للحوكمة له خصائص محددة و متطلبات معينة وكذا وجود عناصر تساعد على تطبيق وتفعيل هذا النموذج في المصارف .

الفرع الأول : متطلبات نموذج الحوكمة الجيد في المصارف

نقصد بمتطلبات نموذج الحوكمة الجيد مجموعة العناصر الضرورية التي تساعد عمى التطبيق السليم للحوكمة المؤسسية في المصارف ونذكر منها مايلي [1]:

- تحديد الأهداف الإستراتيجية للبنك وكذا القيم والمبادئ الواجب اتباعها وتكون معلومة ومتوفرة لكل العاملين داخل البنك .
- وضع سياسات واضحة للمسؤولية في البنك و إتباعها .
- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة ومدى إدراكهم للوظائف الموكلة إليهم في عملية الحوكمة مع ضمان عدم تأثرهم بأية عوامل سواء كانت داخلية أو خارجية .
- التأكد من وجود نظام رقابة داخلية ملائم وفعال لبناء طاقات في الحوكمة .
- إجراءات تعليمية وتدريبية وتكوينية لبناء طاقات في الحوكمة .
- التأكد من وجود توافق بين النظام الحوافز وأنظمة البنك وأهدافه وكذا البيئة المحيطة به .
- تطوير إطار قانوني فعال يتم فيه تحديد حقوق وواجبات البنك .
- تفعيل دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال كل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة .
- ضرورة وجود وظائف مستقلة لإدارة المخاطر المراجعة .
- ضرورة وجود رقابة خارجية على مختلف مجالات العمل بهدف ضمان حياد وسلامة وفعالية الرقابة [2].

الفرع الثاني : أبعاد تنفيذ نموذج الحوكمة الجيد في المصارف

لنموذج الحوكمة المؤسسية الجيد في المصرف بعدين أساسيين بعد داخلي وأخر خارجي و يتمثل البعد الخارجي في القواعد الاحترازية بينما البعد الداخلي فيتمثل في طريقة إدارة البنك.

1- البعد الخارجي" القواعد الاحترازية" يمكن تعريف القواعد الإحترازية على أنها مجموعة من التدابير التي تسمح في التخفيض من أو التحكم في المخاطر الناجمة عن المكونات المختلفة النظام المالي، وحماية حقوق

[1] – بمعزوز بن علي وعبد الرزاق جبار، الحوكمة والمؤسسات المصرفية، داسة حالة الجزائر، ملتقى علمي دولي حول: مدخل الوقاية من الأزمات المالية والمصرفية ، جامعة سطيف، يوم: 20-21 أكتوبر 2007 ،ص 12- 13

[2] – محمد زيدان، أهمية إرساء وتخزين مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة الى البنوك الجزائرية، مجلة العموم الاقتصادية وعموم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 09 ، 2009 ، ص 20 .

الدائنين تهدف هذه القواعد الاحترازية إلى تحقيق التنسيق بين الشروط المنافسة البنكية، تقوية السلامة البنكية وتطوير نشاط البنوك.

1-1- تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة :

-إن الهدف الرئيسي لهذه القواعد هو إنشاء وتعزيز المنافسة البنكية، لأن البيئة التنافسية تسمح للنظام البنكي بالتطور والمحافظة على استقراره وقوته .

1-2- تقوية السلامة البنكية :

-تعتبر النظام الاختترازية هدف بالغ الأهمية للوقابة من أي أزمة قد تسبب ضعف للنظام البنكي، لهذا السبب قام المنظمون بإنشاء معايير للوقابة بشكل دائم والمحافظة على استقرار النظام البنكي للحفاظ على الثقة في هذا النظام وتجنب الأزمات التي تنتج عن العمليات البنكية [1].

2- البعد الداخلي" طريقة إدارة البنك"

-يتمثل البعد الداخلي لتنفيذ نموذج الحوكمة الجيد في البنوك في مجلس الإدارة والذي له أهمية بالغة في بناء لوحة قيادة أكثر فعالية، خاصة بعد أن أصبح دور أكثر تعقيدا وأصبحت مسؤوليته تشمل عدة وظائف مختلفة مثل وضع الإستراتيجيات طويلة المدى ، إنشاء وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية والتأكد من أن كل القرارات قد تم اتخاذها بطريقة مسؤولية وشفافية .

الفرع الثالث : واقع الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري

1- النظام المصرفي الجزائري والإصلاحات

إن التطورات الحاصلة في العالم وانفتاح الجزائر على العالم الخارجي وانتهاجها اقتصاد السوق جعلها تقوم بالعديد من الإصلاحات في العديد من الأنظمة ومنها النظام المصرفي وأهم هذه الإصلاحات: إصلاحات1986 وإصلاحات 1988 ، ولكن أهمها كانت إصلاحات 1990 بصدور القانون رقم :90-10 المتضمن قانون النقد والقرض المعدل بالأمر- 03 -11 سنة 2003 ، وقد حاول قانون النقد والقرض تكييف النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق الحر، وذلك تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر بعد تخليها عن النظام الاشتراكي.

وقد أعطى قانون النقد والقرض للبنوك العاملة في الجزائر حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية وتقديم الائتمان بمختلف الآجال طبقا لظاهرة الشمولية في العمل المصرفي .كما فتح هذا القانون المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي للعمل في السوق المصرفية الجزائرية.

[1] -Houssin ,Rachdi,**la gouverance bancaire**,un survie,de litterature,université de tunisie, el mamar,tunisie, p :10-12.

وقد جاء قانون النقد والقرض لتقرير رقابة البنك المركزي على البنوك العاملة في الجزائر وتمكينه من أداء عمله في إطار واسع من الاستقلالية، وقد تعززت هذه الصلاحيات أكثر من خلال التعديلات التي أدخلت على القانون من خلال الأمر 01-01 ، لسنة 2001 ،ثم الأمر 03-11 لسنة 2003 .

وقد كان لزاما على الجزائر بدخولها اقتصاد السوق أن تساير المعايير العالمية للعمل المصرفي وأهمها معايير لجنة بازل(1و 2) للرقابة المصرفية العالمية. لقد حددت التعليمة رقم74 -94 الصادرة في 1994/11/29 معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر المعروفة عالميا وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال .فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي8% تطبق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة ، وحددت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999، وذلك وفق المراحل التالية:

- 4% مع نهاية شهر جـــوان1995
- 5% .مع نهاية شهر ديسمبر1996
- 6% .مع نهاية شهر ديسمبر1997
- 7% .مع نهاية شهر ديسمبر1998
- 8% .مع نهاية شهر ديسمبر1999

وقد حددت المادة 05 من التعليمة السابقة كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حددت المادتين 06 و 07 العناصر التي تحسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزأين يشكل رأس المال الخاص للبنك، بينما بينت المادة 08 مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة، ثم صنفتها المادة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصة بها سواء بالنسبة لعناصر الميزانية أو عناصر خارج الميزانية، وكل ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في اتفاقية بازل1 .[1]

أما بالنسبة لاتفاقية بازل 2 فقد أصدر بنك الجزائر نظام رقم:02 -03 بتاريخ :2002/11/14 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل2

[1] – سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل .مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2006/06 .، ص159 .

ويهدف النظام المذكور أعلاه إلى تحديد مضمون المراقبة الداخلية التي يجب على البنوك و المؤسسات المالية إقامتها، لاسيما الأنظمة المتعلقة بتقدير وتحليل المخاطر و الأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها[1].

ووفقا للمادة الثالثة من النظام 02 – 03 أعلاه فإن أنظمة المراقبة الداخلية التي على البنوك و المؤسسات المالية إقامتها، ينبغي أن تحتوي على الأنظمة التالية:

- نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية
- تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات
- أنظمة تقييم المخاطر والنتائج
- أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطرنظام التوثيق والإعلام .

كما نشير أن النظام 02 – 03 قد تطرق إلى مختلف الإجراءات والتوضيحات اللازمة لإقامة الأنظمة السابقة الذكر بالبنوك والمؤسسات المالية مع مراعاة تكييفها لطبيعة وحجم نشاطها وأهميتها مع مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها.

وما يمكن ملاحظته على الجهاز المصرفي الجزائري أن التشريع الجزائري من خلال التنظيم 91- 09 لسنة1994 و التعليمة 94-74 لسنة 1991 ، حاول تطبيق بعض ما جاء في اتفاقية بازل1 كما حاول من خلال النظام 02 -03 لسنة 2002 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية تطبيق بنود اتفاقية بازل2 ، لكن هذا النظام بقي يحتاج إلى العديد من التعليمات الموضحة لكيفية تطبيقه خاصة وأن اتفاقية بازل 2 تتميز بتعقيدات كبيرة من الناحية الميدانية.

2- النظام المصرفي الجزائري والحوكمة المصرفية

واجه القطاع المصرفي الجزائري العديد من الهزات خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض الذي فتح المجال للبنوك الخاصة والأجنبية لممارسة نشاطها في الجزائر، ولعل من أهم البنوك التي ظهرت هي بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري .لكن أهم ما ميز هذه المرحلة ضع رقابة البنك المركزي لهذه البنوك قبل وبعد بداية نشاطها مما أدى بها إلى الوقوع في أزمات هزت القطاع المصرفي الجزائري، بالإضافة إلى فقدان الثقة من قبل المواطن الجزائري في البنوك الخاصة بصفة عامة، وهو ما أثر كثيرا على البنوك الخاصة والأجنبية التي دخلت السوق الجزائرية بعد تصفية هذين البنكين.

إن ما ميز القطاع المصرفي الجزائري في تلك الفترة بطبيعة الحال هو سوء الحوكمة في الجهاز المصرفي بصفة عامة وبنك الجزائر بصفة خاصة بصفته المشرف والرقيب على البنوك الأخرى.

[1] – نظام رقم :02-03 المؤرخ في 2002/11/14 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية .ج ر عدد 84 لسنة 2002 المادة 01 ، ص25.

وقد أشارت اللجنة المصرفية – إحدى هيأت بنك الجزائر – في إحدى مذكراتها والمتعلقة بنشاط الرقابة والتفتيش، أن من بين أهم أسباب الأزمات المالية التي واجهها البنكين الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري هو سوء الحوكمة التي ميزت الوظيفة الرقابية لبنك الجزائر في تلك الفترة . [1]

فبالنسبة لبنك الخليفة فقد ظهرت سوء الحوكمة من خلال النقائص التالية : [2]

- عدم احترام الإجراءات المحاسبية للمؤسسة
- التأخير في تقديم التقارير لبنك الجزائر
- المراجعة غير المنتظمة لملفات التوطين
- غياب المتابعة والرقابة
- عدم احترام قواعد الحيطة والحذر

أما بالنسبة للبنك الصناعي والتجاري الجزائري الذي تم اعتماده سنة 1998 ، وفي إطار برنامج الرقابة الشاملة الذي قام به بنك الجزائر سنة 2001 على مستوى هذا البنك، فقد وجدت العديد من التجاوزات للقواعد القانونية والتنظيمية الخاصة بالنشاط البنكي ومن بينها:

- عدم احترام التسيير الجيد للمهنة خاصة ما يتعلق بمعالجة الشيكات غير المدفوعة
- عدم كفاية الحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر
- غياب الاحتياطي الإجباري
- تجاوزات لقوانين الصرف.

وقد شهد القطاع المصرفي العديد من الأزمات بعد تصفية هذين البنكين بعد إعلان عدم قدرتهما على التسديد، حيث قامت اللجنة البنكية ومجلس القرض والنقد بسحب الاعتماد من عدة بنوك خاصة بعد عمليات الرقابة التي طالت هذه البنوك على غرار الشركة الجزائرية للبنك، يونيون بنك، البنك الدولي الجزائري، بنك الريان الجزائري...إلخ.

أما البنوك العمومية فهي كذلك تعاني من سوء الحوكمة، ويظهر ذلك من خلال عمليات الاختلاس التي وقعت ببعض البنوك وبمبالغ ضخمة، حيث أن هذه البنوك تعاني باستمرار من إشكالية القروض المتعثرة خاصة الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية العمومية، كما تعاني البنوك العمومية من ضعف الرقابة الداخلية والخارجية ، بالإضافة إلى عدم تطبيقها لكل قواعد الحيطة والحذر المعتمدة.

[1] - Guernaout .M, Crises financières et faillites des banques algériennes. Edition GAL, Alger, 2004, p43.

[2] – **الأستاذ** :شريقي عمر، مداخلة تحت عنوان: دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي ، الملتقى الدولي:الأزمات المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ،جامعة سطيف ،يوم 20-21 أكتوبر 2009 ، ص09 .

3 – برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة [1]

تنفيذا لبرنامج العمل الوطني في مجال الحكامة على مستوى القطاع البنكي، فقد تم إدخال نظام بازل 2 ،في البنوك والمؤسسات المالية بغية تحسين تسيير المخاطر وتعزيز الرقابة والانضباط في السوق وذلك بتطبيق ركائزه الثلاث 20 ، حيث وتنفيذا لهذا المشروع اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية ومنسقة مع الأوساط المصرفية، وقد اتخذ عدة إجراءات رئيسية وهي كما يلي:

– إنشاء فريق مخصص لمشروع اتفاق بازل 2 تحت إشراف مساعدة خارجية، ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية.

– إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بغية تقييم مدى استعدادها لتلبية مقتضيات بازل2 بركائزه الثلاث.

– إعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام من طرف بنك الجزائر(مطلب رئيسي يتعلق بالأموال الخاصة) وتنفيذا لذات البرنامج فقد أدخلت الجزائر على القطاع البنكي عدة إصلاحات بهدف تحسين الحوكمة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية من خلال تعزيز استقرار القطاع البنكي و مردوديته، عصرنه الهياكل القاعدية والتقنية والمادية للبنوك وتحسين نوعية الخدمات .وقد ترجم تنفيذ هذه الإصلاحات بما يلي:

– وضع عقود الكفاءة : حيث تم إعداد عقود نجاعة جديدة لرواتب مسيري البنوك وذلك بعد تقييم عقود النجاعة لسنة 2004 .

– تحسين دور مجالس الإدارة :وذلك من خلال إعادة تشكيلها ووضع تنظيمات جديدة تقضي بإنشاء لجنة تدقيق، وهذا الدور سيتعزز من خلال تعزيز خبرة الأعضاء.

– تحسين إدارة البنوك :وذلك عبر إعداد ميثاق للمسؤوليات الإدارية ومدونة أخلاق المهنة.

– تحسين ظروف الاستغلال البنكي :من خلال إعداد البنوك لتنفيذ النظام المحاسبي المالي الجديد وتطبيق معايير بازل 2 ، وكذا من خلال تثمين أفضل للموارد البشرية (نظام الأجر المتغير المقرون بالأداء) .

وقد تجسدت عملية تحديث الهياكل القاعدية التقنية والمادية للبنوك وتعزيزها منذ عام 2006 بوضع نظام للتسويات والتسديد الفوري في وقت قياسي للمبالغ الكبيرة، وكذا نظام داخلي للإعلام والمقاصة وقد شرع العمل بهذا النظام في نهاية جويلية 2008 ، إذ أن 96.4 % من (ATCI) الآلية للتسديد مقاصة أداة الدفع تتم بطريقة إلكترونية .وقد سمح هذا النظام بتهيئة إطار قانوني وتنظيمي، وضع واعتماد المعايير المطبقة على جميع أدوات الدفع بما فيها استخدام بطاقات الائتمان المصرفية، وضع شبكة مكيفة و موثوقة للاتصال السلكي و اللاسلكي بين البنوك وتعزيز الرقابة...

[1] – الأستاذ :شريقي عمر، مداخلة تحت عنوان:دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي،مرجع سبق ذكره ،ص 10

وفي مجال التدقيق والكشف البنكي، وبغية ضمان نزاهة النظام البنكي وسلامته، يشرف بنك الجزائر واللجنة البنكية بصرامة تنفيذا للتعليمة الصادرة عن مجلس النقد والقرض على التدقيق الدائم للبنوك والمؤسسات المالية سيما إجراءات تقييم الأخطار ورصدها وتسييرها والتحكم فيها .وإضافة إلى التدقيق على الوثائق الجاري على أساس تصريحات البنوك والمؤسسات المالية لدى بنك الجزائر والذي يشكل الخطوة الأولى لنظام الإنذار، يسارع بنك الجزائر في إرسال فرق ميدانية للتدقيق إلى البنوك والمؤسسات المالية بهدف ضمان التطوير المنظم للوساطة البنكية .

كما كشف محافظ بنك الجزائر عن اعتماد نظام مراقبة وتقييم خاص بالبنوك خلال السداسي الثاني من سنة 2009 ، ويتعلق بمراقبة الملاءة ونسبة السيولة والقدرة على التسديد، أي مدى احترام البنوك لقواعد الحيطة والحذر ونسب القروض المعتمدة مقارنة برأس المال، حيث يندرج هذا النظام الجديد في سياق تدعيم الرقابة على البنوك، بالإضافة إلى وضع نظام تنقيط للمؤسسات لتقييم مردوديتها وقدرتها على تسيير الموارد المالية المتاحة .

وفي ماي 2009 أصدر بنك الجزائر نظاما يحدد فيه القواعد الجديدة في مجال الشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث أنه يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة، غير أنه من أجل تقدير أفضل للمخاطر المتعلقة بالمنتوج الجديد و لضمان الانسجام بين الأدوات يتعين أن يخضع كل عرض منتوج جديد في السوق إلى ترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر

وقد جاء في هذا النظام ووفقا للمادة الرابعة منه أن البنوك والمؤسسات المالية تحدد بكل حرية معدلات الفائدة الدائنة والمدينة وكذا معدلات ومستوى العمولات المطبقة على العمليات المصرفية،غير أن بنك الجزائر يمكنه أن يحدد معدل الفائدة الزائد ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن تتجاوز معدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية معدل الفائدة الزائد.

المبحث الثالث : الدراســـــات الســـابقـــــة

-مـقـدمـــة :

في هذا المبحث يتم استعراض الدراسات الوطنية و العربية و الأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة و هو الحوكمة المصرفية ، حيث قام الباحث بجمع الدراسات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة وربط الدراسات ذات الصلة بنتائج الدراسة، و عليه فان معظم الدراسات كانت ذات قيمة .

المطلب الأول : الـدراســـات العـربيـــة

الفرع الأول : دراسات سابقة وطنية

➢ دراسة أولاد سالم أسماء 2012-2013

الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج ماستر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر تحت عنوان: محاسبة البنوك التجارية من منظور النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبة الدولية" دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة . هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأهيل البنوك الجزائرية للعمل وفق المعايير المحاسبة الدولية و ذلك بعد تطبيقها للنظام المحاسبي المالي .و الحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء البنوك الجزائرية .

➢ دراسة دادة دليلة 2012-2013

الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج ماستر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر تحت عنوان:الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق scf دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري هدفت الدراسة الى معرفة مدى تأهل البنوك الجزائرية للعمل وفق معايير المحاسبة الدولية و ذلك بعد تطبيق scf و توضيح مدى اهمية القوائم و التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي و الخارجي للبنوك و المستثمرين و دراسة مستوى التزام البنوك بنشر القوائم المالية و الحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية خاصة بتطبيق scf في البنوك و المؤسسات المالية.

➢ دراسة محسن بلقاسم 2011-2012

الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج ماستر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر تحت عنوان: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية الجزائرية (دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة) هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في المجال المحاسبي مع إبراز دوافع تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية ومقررات لجنة بازل وذلك على إبراز أهم النقائص التي جاء بها المخطط الوطني المحاسبي و الإضافات التي ساهم بها النظام المالي المحاسبي وإلى مدى إمكانية البنوك الجزائرية إلى التماشي مع هذه الإصلاحات ،وقد هدفت كذلك إلى التعرف إلى المخطط المالي المصرفي .

وقد توصل الباحث من خلال تحليل هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات الهامة منها:

- ضرورة إعداد كوادر و إطارات وطنية مؤهلة للنهوض بمهنة المحاسبة في الجزائر.
- الإهتمام أكثر بمعايير المحاسبة الدولية ومقررات لجنة بازل خاصة تلك المتعلقة بالإفصاح و الرقابة البنكية .
- العمل على تكييف بيئة البنوك التجارية الجزائرية مع النظام المحاسبي لمالي لتقليص التباعد والتعارض وكذا العمل على التحديث المستمر لنظام المحاسبي المالي المصرفي.

➢ دراسة مريم صغير موح 2010

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة سعد دحلب البليدة تحت عنوان القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية .تهدف هذه الدراسة على تبيان ما إذا كانت البنوك والمؤسسات المالية قد قامت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، حيث أن الباحثة في هذه الدراسة قامت بإسقاط معايير المحاسبة الدولية على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري .

حيث أن الباحثة وجدت نقاط توافق واختلاف , وتوصلت الباحثة لإعداد اقتراحات أهمها :

➢ ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي لتصبح عملية مقارنة أداة البنوك الوطنية و الدولية صحيحة .

➢ إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي سوف تمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة على أسس سليمة .

الفرع الثاني : الدراسات السابقة ألاجنبية

➢ دراسة خالد محمد عمر باذيب 2010-2011

الدراسة متمثلة في رسالة ماجستير في المحاسبة عن جامعة الشرق الأوسط عمان – الأردن تحت عنوان مدى فاعلية النظم المحاسبة في البنوك التجارية اليمنية و أثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك حيث أخذت الدراسة ميدانية عينة من البنوك التجارية العاملة في جمهورية اليمن لمعالجة مشكلة الدراسة المطروحة المتمثلة في مدى فاعلية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية و أثرها على موثوقية البيانات المنشورة الصادرة عن تلك البنوك و قد توصل الباحث الى جملة من النتائج تتمثل أهمها في وجود مستوى مرتفع لكل من المجموعة المستندية اللازمة للتسجيل، كما أظهرت النتائج إلى توفر متوسط للمجموعة المرتبطة بمدى اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية .

➢ دراسة معتز برهان جميل العكر 2009-2010

الدراسة رسالة ماجيستر في المحاسبة عن جامعة الشرق الأوسط عمان –الأردن تحت عنوان اثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني – دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية .

هدفت هذه الدراسة إلى مدى التزام البنوك الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية 39.32.30 و تحديد مدى مساهمة ذلك الالتزام بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي الأردني و معرفة فيما إذا كان ذلك الإفصاح سوف يساهم بالحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي.

و توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها :

إن البنوك الأردنية تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية وان ذلك الالتزام يساهم بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي و الحد من تداعيات الأزمة المالية في هذا القطاع.

➢ دراسة :حسين عبد الجليل ال غزوي(2009) :

الدراسة عبارة عن بحث مقدم في إطار برنامج الدراسة لمرحلة ماجستير المحاسبة في الأكاديمية العربية في الدنمارك تحت عنوان الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية .

يهدف البحث إلى توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ودراسة مستوى التزام البنوك بنشر القوائم المالية و الحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الاعتماد على ما جاء في المعيار المحاسبي رقم 30 الخاص بالمصارف و المؤسسات المالية المشابهة و بيان قصور الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للبنوك و ذلك تأثرا بالأزمة المالية و ضرورة الإفصاح عن جميع الأضرار.

➢ دراسة (جودة، فكري،2008) :

بعنوان " :مدى تطبيق بنك فلسطين لمعايير الحوكمة الصادرة وفق اتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية" ، تمثلت مشكلة الدراسة في البحث عن مدى التزام بنك فلسطين بمعايير الحوكمة وفق اتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية وما صدر عن منظمة التنمية والتعاون في مجال الحوكمة ، تهدف الدراسة إلى التعريف بمبادئ الحوكمة وأهميتها OECD الاقتصادي وإدراك القائمين للمزايا التي تتحقق من خلال الالتزام بها وتجارب بعض الدول العربية والأجنبية في مجال الحوكمة، خلصت الدراسة إلى أن هناك تطبيق لمبادئ الحوكمة وإدراك لأهميتها والسعي إلى متابعة أحدث الإصدارات في هذا المجال وتقيد بما يصدر عن سلطة النقد الفلسطينية من تعاميم تأتي في إطار تعزيز الحوكمة.

➢ دراسة حبوش (2007) :

الدراسة بعنوان" مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات– دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة "، و تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى التزام الشركات المساهمة الفلسطينية المسجلة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمبادئ حوكمة الشركات، ومدى مساهمة كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في تحسين القرارات المالية وكذلك دور أصحاب المصالح في تطبيق حوكمة الشركات، وقد تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وحدد مجتمع الدراسة في مجموع الشركات الفلسطينية المساهمة المسجلة بسوق فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها (36) حتى تموز/يوليو 2007 ، وتوصلت الدراسة إلى التزام الشركات الفلسطينية بمبادئ حوكمة الشركات مع أن التزام الشركات جميعها كوحدة واحدة هو بمستوى متوسط، ويتفاوت مستوى الالتزام من مبدأ لآخر.

➢ دراسة متولي (2006) :

الدراسة بعنوان " دراسة تحليلية للملامح المحاسبية لفجوة حوكمة الشركات في الشركات المساهمة بالسعودية" ، و تهدف الدراسة لإجراء مقارنة بين حوكمة الشركات وفقًا لنظام الشركات السعودي والمعايير الدولية للحوكمة المؤسسية بهدف تحديد الفجوة بينهما وتعيين الملامح المحاسبية لهذه الفجوة)البعد الرقابي(، وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي والنقدي لدراسة ظاهرة حوكمة الشركات في بعدها العالمي، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة فجوة حوكمة الشركات في قانون الشركات المساهمة السعودي ومقارنتها بالمعايير المنظمة لمفهوم الحوكمة مع الأخذ في الاعتبار الخصائص المميزة للبيئة السعودية، وقد خلصت الدراسة

إلى وجود فجوة بين القانون السعودي للشركات والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، وقد أوصت الدراسة بصياغة معايير حوكمة سعودية بشكل أدق وأعمق وأشمل.

المطلب الثاني :الدراسات الأجنبية باللغة الأجنبية

الفرع الأول : دراسات باللغة الأجنبية

➢ دراسة جوليان كلافيي 2012

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان أثر التحول الإلزامية لمعايير المحاسبة IAS / IFRS على خطر عدم الاستقرار المصرفي بجامعة بورغون بمدرسة الدكتوراه LISIT-ED491 .

درست الأطروحة التأثيرات الاقتصادية , من حيث عدم الاستقرار, اعتماد الإلزامي من قبل البنوك بالمعايير المحاسبية الدولية IAS /IFRS . الأطروحة تطور إطارا تحليليا الآليات التي من خلالها ومن المرجح أن تؤثر على احتمال حدوث الأزمات النظامية إدخال الإلزامي لل IAS / IFRS في القطاع المصرفي.

➢ دراسة بن أمغار مراد 2012

الدراسة عبارة عن أطروحة ماجيستير بجامعة مولود معمري تيزي وزو بعنوان القواعد التنظيمية التحوطية للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر و درجته من معايير بازل 1 و بازل 2.

وتحدث المؤلف إلى السلطات النقدية الجزائرية حاولت التكيف مع القواعد التنظيمية التحوطية للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر مع متطلبات السياق الدولي.

الفرع الثاني : مميزات هذه الدراسة

الدراسات السابقة التي استطاع الباحث جمعها تناولت موضوع الحوكمة المصرفية من عدة جوانب ذات قيمة ، نجد أن بعض هذه الدراسات هدف إلى دراسة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في الشركات المساهمة والمسجلة في أسواق المال العربية ، وتناولت دراسات أخرى أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على مؤشرات أداء الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية والإفصاح المحاسبي ، كذلك نجد أن بعض هذه الدراسات هدفت لدراسة جوانب أخرى متعلقة بالحوكمة المؤسسية مثل دراسة دور الهيئات الإشرافية في تحسين الجوانب المتعلقة بالحوكمة المؤسسية في الشركات المساهمة المتعلقة بالإفصاح وجودة التقرير المالي، كذلك دراسة تأثير المجتمع وأصحاب المصالح في الدفع باتجاه تطبيق هذه المبادئ، وتم تناول الجوانب الأخلاقية المرتبطة بتطبيق الحوكمة وربطها مع منظومة الدين والأخلاق السائدة .كذلك نجد أن معظم الدراسات التي تم الحصول عليها هدفت لدراسة جوانب متعددة متعلقة بالحوكمة المصرفية .

في ضوء الدراسات السابقة يشير الباحث إلى التالي:

1- إن معظم الدراسات التي تناولت الحوكمة وأثرها على الشركات العاملة ركزت في غالبيتها على عدالة الإفصاح والشفافية، وضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بذلك، أيضًا الاهتمام بالملائمة

الزمنية أي التوقيت المناسب في عرض المعلومات، والاهتمام بالإفصاح الوصفي، إلى جانب الإفصاح المالي الرقمي.

2- إن الدراسات التي تناولت دور عملية المراجعة في عملية الحوكمة سواء كانت مراجعة داخلية أو مراجعة خارجية أو لجان المراجعة، فإنها تتجه بشكل مباشر إلى تأكيد الثقة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها، بالتالي فإنها تسعى نحو تحقيق جودة هذه المعلومات بشكل غير مباشر.

3- بالرغم من تعدد هذه الدراسات إلا أنها لم تتطرق بشكل مباشر إلى أثر ذلك على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في ظل تطبيق حوكمة الشركات سواء من جانب وفرة الخصائص المختلفة لجودة المعلومات المحاسبية، أو من جانب مراعاة الاعتبارات الأخرى التي تحقق جودة هذه المعلومات.

4- إن الاهتمام بتطبيق التشريعات والقوانين المختلفة التي تكفل حقوق أصحاب المصالح في الوحدات الاقتصادية عند تطبيق مفهوم حوكمة الشركات ينعكس بشكل إيجابي على أسهام هذه الوحدات في سوق الأوراق المالية، وبالتالي يضمن تنشيط حركة سوق المال بشكل يحقق أهداف هذه الوحدات بصفة عامة وأهداف أصحاب المصالح بصفة خاصة.

5- تؤكد الدراسات السابقة إلى وجود ترابط قوي بين كل من تطبيق حوكمة الشركات وإنتاج المعلومات المحاسبية والتأثير على حركة سوق الأوراق المالية.

الفصل الثاني

مـقـدمـة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي تمت مراجعتها في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة.

المبحث الأول: الطريقة و أدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى منهجية ومجتمع الدراسة وعينته

الفرع الأول: منهجية الدراسة

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها بهدف دراسة دور النظام المحاسبي البنكي في تعزيز الحوكمة المصرفية ،وتعتمد الدراسة على نوعيين أساسيين من البيانات:

01. البيانات الأولية

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الإحصائي واستخدام الاختبارات SPSS (Statistique Package for Social Science) الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات معنى ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2. البيانات الثانوية

سوف يقوم الباحث بمراجعة الكتب و الدوريات و المنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدور النظام المحاسبي البنكي في تعزيز الحوكمة المصرفية ، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، و ينوي الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدث في مجال الدراسة .

الفرع الثاني : مجتمع الدراسة وعينته

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الإطارات العاملة في البنوك التجارية بولاية غرداية من فئة الإطارات المحاسبية و المالية أو مناصب أخرى وقد شملت الدراسة عدة بنوك تجارية على مستوى الولاية غرداية :

يبلغ عدد مجتمع الدراسة 45 مفردة ، وقد تم استخدام طريقة المسح الشامل، وبناء على ذلك تم توزيع الاستبيانات على الأفراد العاملين في هذه البنوك .

الجدول رقم (08) : العينة المستهدفة و درجة الاستجابة الفعلية

بيـــان	العـدد	النسبـة
الاستمارات الموزعة	45	%100
الاستمارات المستردة	35	% 90
الاستمارات غير الصالحة للتحليل	03	% 6.66
الاستمارات الخاضعة للتحليل	32	% 83.33

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

المطلب الثاني : الأدوات و الأساليب المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول : أداة الدراسة و التعريف بها

يتكون الاستبيان من جزئين هامين و يتمثل فيما يلي :

01 – بحيث تناول المعلومات عامة التي تتعلق بعينة الدراسة من بيانات ديموغرافية عن المجيبين أنفسهم حيث تضمنت المعلومات المتعلقة بعينة الدراسة على الجنس المجيب، السن ، الشهادة المحصل عليها، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة الحالية.

02 – فقد إحتوى على مجموعة من الفقرات و البالغة عددها (18) فقرة حيث تم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاث محاور وهي كما يلي :

المحور الأول : تناول هذا المحور النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية وقد خصص لهذا المحور ستة فقرات من (1–6) .

المحور الثاني : تناول هذا المحور أثر تطبيق الحوكمة على أداء المصرف و قد خصص لهذا المحور ستة فقرات من (1–6) .

المحور الثالث : يحتوي هذا المحور على مجموعة من الفقرات و البالغة عددها ستة فقرات من (1–6) حيث تناولت دور النظام المحاسبي البنكي في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية .

و يمكن تلخيص أداة الدراسة التي تصف متغيرات الدراسة و تفسرها كما يلي :

الفرع الثاني : الأساليب المستخدمة

01 - الخصائص الديموغرافية للعينة

1. الجنس:

الجدول رقم (09) : مقياس متغير الدراسة الجنس

المتغير	ذكر	أنثى
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2

2. العمر : تدرجت الاختبارات كما يلي

الجدول رقم (10) : مقياس متغير الدراسة العمر

المتغير	أقل من 30 سنة	من 30 – 40 سنة	من 41 – 50 سنة	أكثر من 50 سنة
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3	4

3. الشهادة المحصل عليها

الجدول رقم (11) : مقياس متغير الدراسة الشهادة

المتغير	ليسانس	ماستر	ماجستير	دكتوراه	أخرى
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3	4	5

4. الوظيفة الحالية : و عبر عنها كما يلي

الجدول رقم (12): مقياس متغير الدراسة الوظيفة

المتغير	إطار محاسبي	إطار مالي	إطار مكلف بالدارسات	منصب آخر
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3	4

5. عدد سنوات الخبرة : اتبعت التصنيف التالي

الجدول رقم (13) : مقياس متغير الدراسة الخبرة المكتسبة

المتغير	أقل من 5 سنوات	من 5–10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3

02 - محـاور الــدراســة

الجدول رقم (14) : مقياس متغير محاور الدراسة

المتغير	الفقرة	العدد
المحور الأول	النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية	6 – 1
المحور الثاني	أثر تطبيق الحوكمة على أداء المصرف	6 – 1
المحور الثالث	دور النظام المحاسبي البنكي في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية	6 – 1

تجدر الإشارة إلى أنه تم استخدام مقياس ليكارت الثلاثي للإجابات عينة الدراسة وفقا لما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (15) : فئات الإجابات و الدرجات المقابلة لها

الإجابة	موافق	محايد	غير موافق
درجة المقياس	3	2	1

المبحث الثاني: مناقشة النتائج التحليل و اختبار الفرضيات

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مناقشة وتحليل النتائج وكذا اختبار الفرضيات من خلال دراسة العينة .

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

الفرع الأول : وصف خصائص عينة الدراسة

يتم وصف خصائص العينة قد الدراسة من خلال :

1 -الخصائص المعنوية للعينة

- توزيع العينة حسب الجنس

تتكون عينة الدراسة من 32 فردا منهم 27 ذكرا و 05 إناثا، حيث يوضح الشكل أدناه والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس .

حيث نلاحظ ان نسبة الذكور مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث حيث بلغت عند الذكور 84.37 % في حين قدرت عند الإناث بـ 15.62 %.

الجدول رقم (16) توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	تكرار	النسبة
الذكور	27	% 84,37
الإناث	05	% 15,62
المجموع	32	% 100

الشكل رقم (04): توزيع العينة حسب متغير الجنس

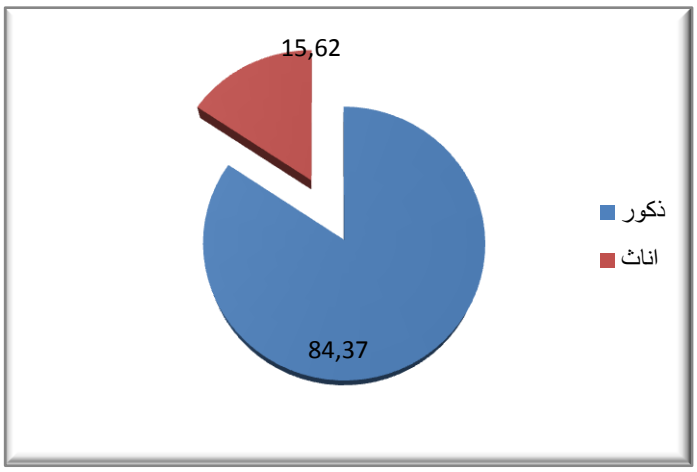

المصدر:من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

المصدر:من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

- توزيع افراد عينة الدراسة حسب العمر

من خلال الجدول أدناه و الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب تغير العمر نلاحظ تباين أعمار أفراد عينة الدراسة بين فئات وان الفئة العمرية الأكثر تكرارا هي الفئة العمرية من 31-40 سنة بنسبة مئوية 53.12 % ، ثم تليها الفئة العمرية من 41-50 سنة بنسبة 31.25% ، و تليها الفئة العمرية ألاكثر من 50 سنة بنسبة 09.37 %، وفي الأخير تأتي الفئة العمرية أقل من 30 سنة بنسبة 06.25 % .

لذا فان الفئة العمرية الأكثر في عينة الدراسة تميل إلى أعمار متوسطة في السن نسبيا و هذا يمكن أن ينعكس ايجابيا على نتائج الدراسة أي امتزاج الخبرة و الكفاءة العلمية .

الجدول رقم (17) توزيع العينة حسب العمر

العمر	تكرار	النسبة
أقل من30 سنة	02	%06.25
من31-40 سنة	17	%53.12
من 41-50 سنة	10	%31.25
أكثر من 50 سنة	03	%09.37
المجموع	32	% 100

الجدول رقم (05):أعمدة بيانية لتوزيع العينة حسب العمر

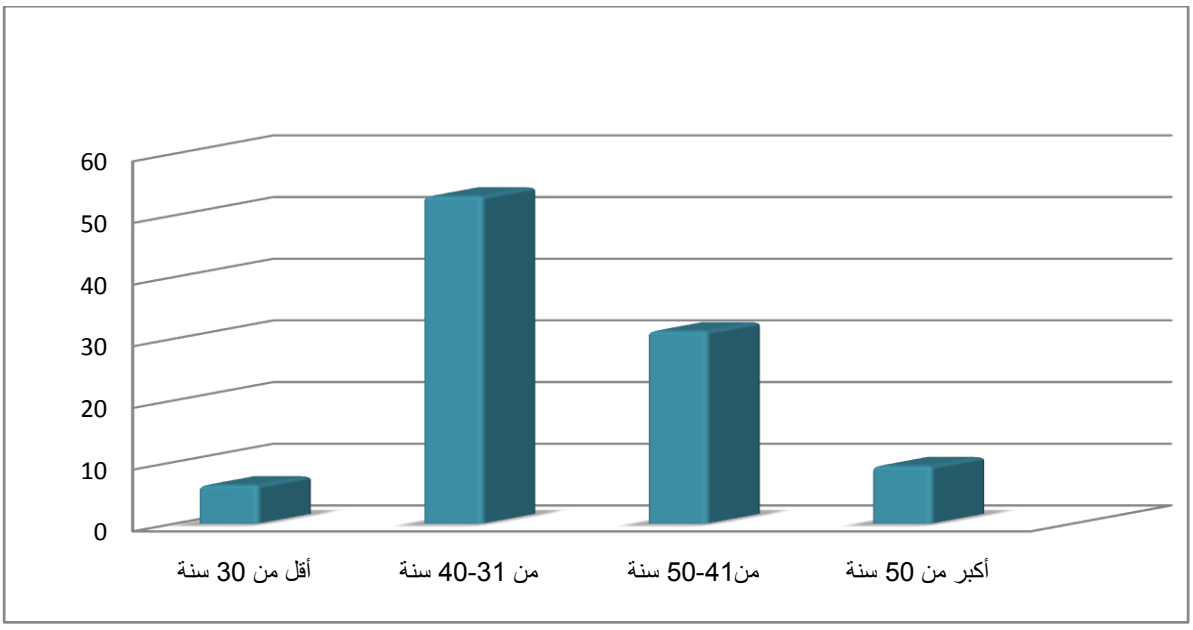

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

- توزيع أفراد العينة حسب الشهادة المحصل عليها

نلاحظ من خلال الجدول أدناه الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الشهادة المحصل عليها أن الشهادة العلمية استحوذت على نسبة اكبر حيث بلغت 62.50 % فحين قدرت نسبة الشهادة المهنية بـ 37.50 % ، أي أن اغلب أفراد عينة الدراسة لديهم مستوى جامعي و هذا مما يزيد أهمية الدراسة و النتائج المتوصل إليها .

جدول رقم (18) : توزيع العينة حسب متغير الشهادة المحصل عليها

الشهادة المحصل عليها	تكرار	النسبة
الشهادة العلمية	20	%62.50
الشهادة المهنية	12	%37.50
المجموع	32	% 100

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (06) توزيع العينة حسب كتغير الشهادة المحصل عليها

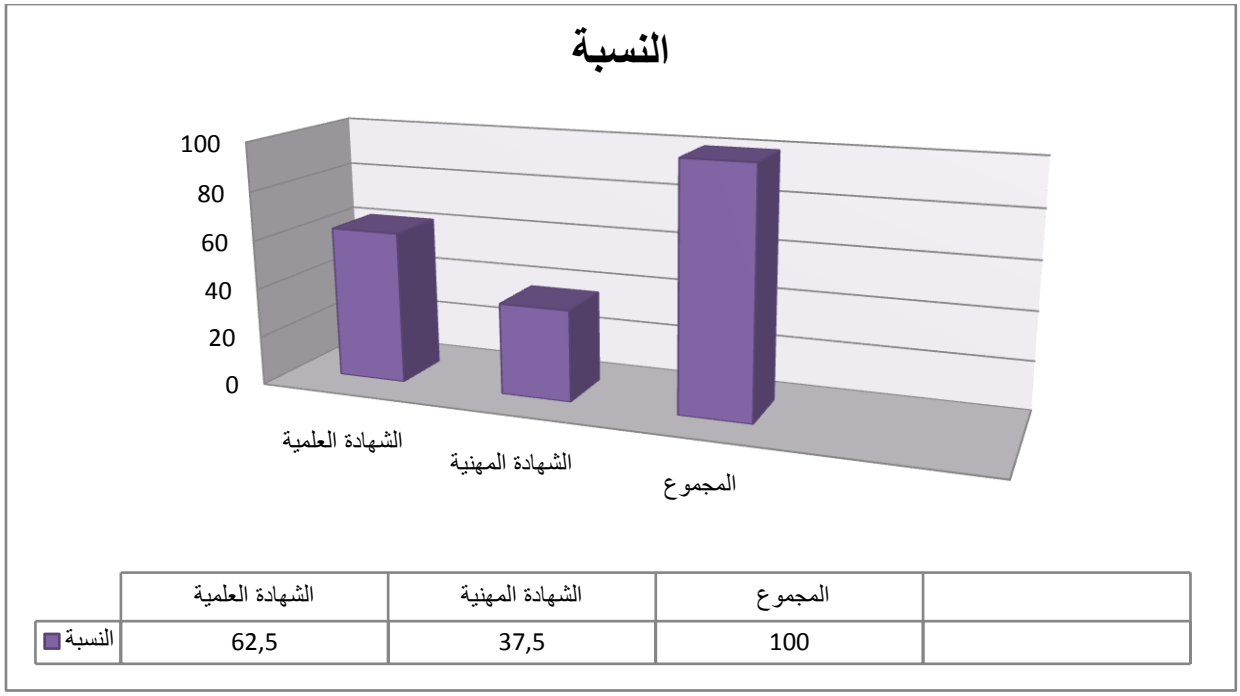

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

- توزيع افراد العينة من حيث المنصب

من خلال الجدول رقم (13) الموضح أدناه أن أكبر فئة وظيفية شاركت في الإجابة على أسئلة الاستبيان هي فئة الرابعة بنسبة 37.50 % أي فئة منصب أخر أما الفئة الثانية التي شاركت في الإجابة على الاستبان و التي تمثل المرتبة الثانية تمثلت في فئة المكلفين بالدراسة وهذا بنسبة 25 ، في حين أن أفراد العينة من وظيفة إطار مالي بلغت نسبتهم 21.87 % تليها فئة إطار محاسبي التي تحتوي على نسبة 15.62 %.

جدول رقم (19) توزيع العينة حسب المنصب

المنصب	إطار محاسبي	إطار مالي	إطار مكلف بالدراسات	منصب آخر	المجموع
التكرار	05	07	08	12	32
النسبة	% 15.62	% 21.87	% 25	% 37.50	% 100

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (07) : يوضح توزيع العينة حسب المنصب

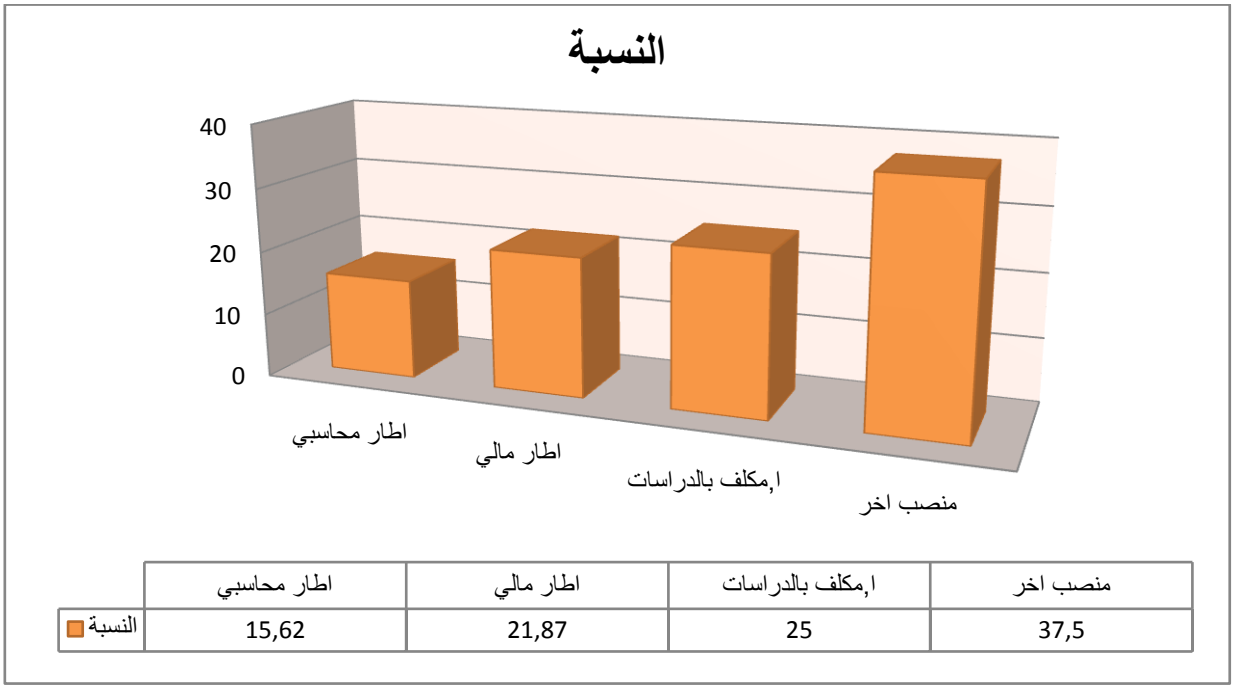

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

- توزيع أفراد العينة حسب الاقدمية

جدول رقم (20) : توزيع العينة حسب الأقدمية

المنصب	أقل من 5 سنوات	من 5 – 10 سنوات	اكثر من 10 سنوات	المجموع
التكرار	06	14	12	32
النسبة	%18.75	%43.75	%37.50	%100

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (08) : توزيع العينة حسب الأقدمية

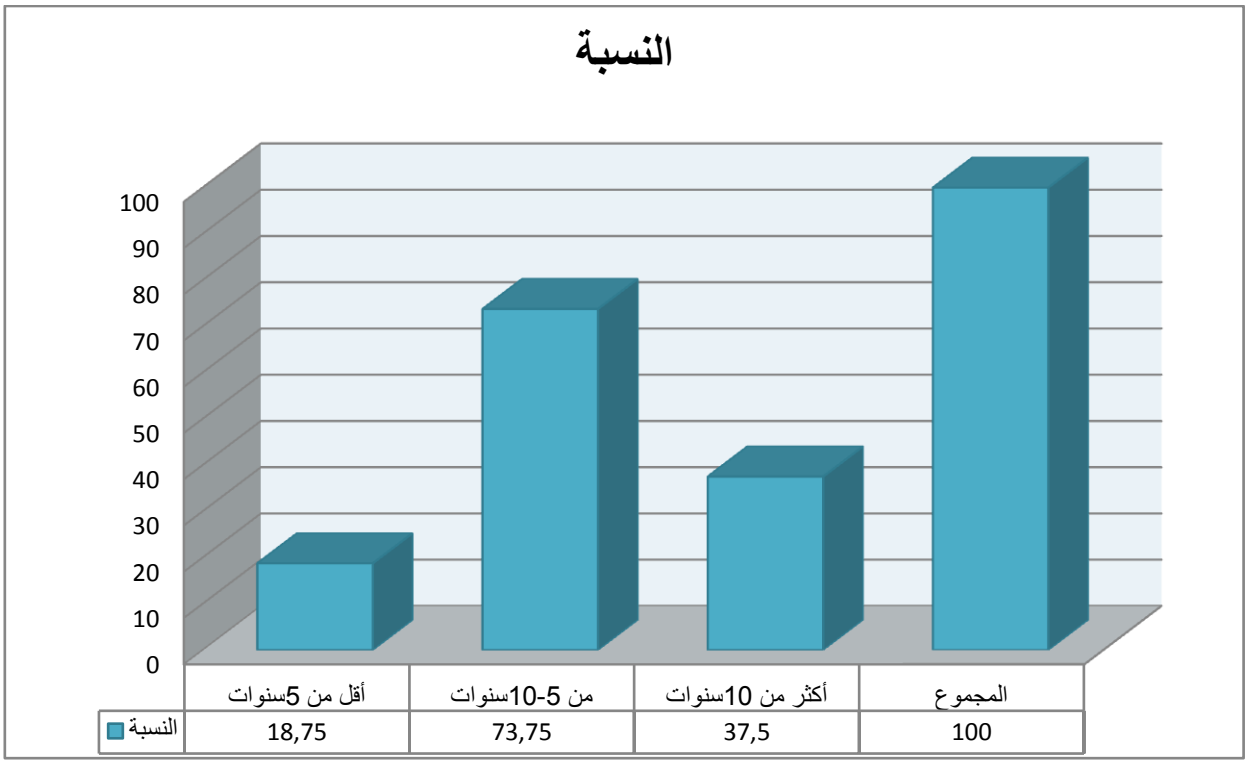

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

2 - اختبار مقياس الاستبيان

تم تحديد مستوى الفاعلية طبقا للمقياس الآتي :

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل} - \text{الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}}$$

ويكون 3-1/3 تساوي إلى 3/2 وتساوي إلى 0,66

ويصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (21): معايير تحديد الاتجاه

متوسط المرجح (المجال)	الاتجـاه
من 1 إلى 1.66	غير موافق
من 1.67 إلى 2.33	محايد
من 2.34 إلى 3	موافق

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثـاني : عرض النتائج و تحليلها

الفرع الأول : معامـل الصـدق

من خلال المعطيات التي لدينا سيتم التطرق إلى مدى صدق المعامل من خلال استخدام برنامج spss :

الجدول رقم (22): الإحصائيات الموثوقية

ألفا كرونباخ	ن من العناصر
,702	23

الفرع الثاني : وصف إجابات عينة الدراسة

الفرضية الأولى : للإجابة على هذه الفرضية استعانت الدراسة بكل من المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية ، كما هو موضح في الجدول رقم (23) أدناه.

جدول رقم(23):المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للنظام المحاسبي البنكي في البنوك التجارية

العبارة	موافق	محايد	غيرموافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة %	النسبة %	النسبة %			
يتوافق محتوى النظام المحاسبي المالي الجزائري مع احتياجات البنوك	27	03	02	2.78	0.553	موافق
	84.40	09.40	06.30			
النظام المحاسبي المالي المصرفي في البنوك هو أداة تقييم	19	11	02	2.53	0.621	موافق
	59.40	34.30	06.30			
يمكن اعتبار المخطط المحاسبي الوطني البنكي جزء من النظام المحاسبي في البنوك	20	11	01	2.59	0.560	موافق
	62.50	34.40	03.10			
يمكن اعتبار مدونة الحسابات جزء من نظام المحاسبي في البنوك	21	09	02	2.59	0.615	موافق
	65.50	28.10	06.30			
يتميز النظام المحاسبي المالي المصرفي الجزائري بالوضوح و سهولة التطبيق	18	07	07	2.34	0.827	موافق
	56.30	21.90	21.90			
السبب الرئيسي لتأخر تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك غياب النصوص التشريعية الموضحة و المفسرة لآلية سير النظام الجديد	13	14	05	2.25	0.718	محايد
	40.60	43.80	15.60			
متوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام .				2.51	0.335	موافق

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

التحلـيـل:

يوضح لنا الجدول رقم (23) باعتبار أن النظام المحاسبي المالي في المصارف هو جزء من عمل البنوك التجارية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (2.25– 2.78) مقارنة مع المتوسط الحسابي العام الذي قدر بـ (2.51).

في حين أنه تراوح الانحراف المعياري لها بين (0.553– 0.827) مقارنة مع الانحراف المعياري العام البالغ بـ (0.335) ، ومن خلال الجدول رقم (23) نرى أن عينة الدراسة قد أيدت الفرضية التي ذهبت إلى الاتجاه الموافق باعتبار أن المحاسبة المصرفية اعتبرت جزا من عمل البنوك إذ أنه لا يمكن أن يكون هناك نظام بدون محاسبة و هذا يتميز به النظام المحاسبي البنكي في البنوك التجارية .

الفرضية الثانية : للإجابة على هذه الفرضية استعانت الدراسة بكل من المتوسطات الحسابية المرجحة و الانحرافات المعيارية كما هو موضح في الجدول رقم (24) .

جدول رقم (24) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لأثر تطبيق الحوكمة على أداءالمصرف.

العبارة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة %	النسبة %	النسبة %			
يلعب تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية دورا مهما في تجنيب المصرف مخاطر التعثر	24	05	03	2.66	0.653	موافق
	75	15.60	09.40			
يزيد تطبيق الحوكمة من فاعلية اتخاذ القرار وتجنب الفشل المالي والإداري	20	10	02	2.56	0.619	موافق
	62.50	31.30	06.30			
معايير الأداء التي يوفرها تطبيق الحوكمة تزيد من ثقة المتعاملين في السوق المالية في سهم المصرف كأداة استثمارية جذابة	15	12	05	2.31	0.738	محايد
	46.90	37.50	15.60			
تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية يشعر المساهمين بالثقة ويعزز ضمان حقوقهم	20	11	01	2.59	0.560	موافق
	62.50	34.40	03.10			
الثقة المتزايدة في المصرف كمؤسسة تطبق مبادئ الحوكمة المؤسسية لها علاقة وثيقة بتطور مؤشرات أداء المصرف	20	11	01	2.59	0.560	موافق
	62.50	34.40	03.10			
يتمتع المصرف بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه نتيجة لتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المصرفية	17	11	04	2.41	0.712	موافق
	53.10	34.40	12.50			
متوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام .				2.52	0.326	موافق

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

التحليل:

من خلال الجدول رقم (24) يتضح لنا من وجهة نظر عينة الدراسة التي اتجهت إلى الاتجاه الموافق للفرضية القائمة المتمثلة في أثر تطبيق الحوكمة على أداء المصرف، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين(2.31 – 2.66) بالمقارنة مع المتوسط العام الذي قدر بـ (2.52)

في حين أنه تراوح الانحراف المعياري لها بين (0.560 – 0.738) مقارنة بالانحراف المعياري العام الذي قدر بـ (0.326) ، ومن خلال الجدول رقم (24) نرى أن عينة الدراسة قد أيدت الفرضية التي ذهبت إلى الاتجاه الموافق باعتبار أن الحوكمة المصرفية تأثر منهجية عمل البنوك إذ أنه لا يمكن أن التخلي على حوكمة مصرفية في المصارف التجارية .

الفرضية الثالثة : للإجابة على هذه الفرضية استعانت الدراسة بكل من المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية كما هو موضح في الجدول الموضح أدناه رقم (25) .

جدول رقم (25) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لدور النظام المحاسبي البنكي في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية .

العبارة	موافق	محايد	غيرموافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة %	النسبة %	النسبة %			
يساهم النظام المحاسبي البنكي في تعزيز حقوق المساهمين	25	03	04	2.66	0.701	موافق
	78.10	09.40	12.50			
يزيد النظام المحاسبي البنكي في المساواة في التعامل مع جميع المساهمين	26	05	01	2.78	0.491	موافق
	81.30	15.60	03.10			
يزيد النظام المحاسبي البنكي من الإفصاح والشفافية عن المعلومات الجوهرية للمساهمين	21	08	03	2.56	0.669	موافق
	65.60	25.00	09.40			
يحدد النظام المحاسبي البنكي مسؤوليات مجلس الإدارة	16	10	06	2.31	0.780	محايد
	50.00	31.30	18.80			
يحدد النظام المحاسبي البنكي مسؤوليات مجلس الإدارة أمام جميع أصحاب المصلحة في الشركة	17	11	04	2.41	0.712	موافق
	53.10	34.40	12.50			
يساعد النظام المحاسبي البنكي في تصميم وتشغيل نظام رقابة فعالة مما يسهل توفير معلومات محاسبية موضوعية	18	06	08	2.31	0.859	محايد
	56.30	18.80	25.00			
متوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام .				2.50	0.347	موافق

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

التحليـل:

يتضح لنا من خلال الجدول الموضح أعلاه رقم (25) الذي يقوم على دور النظام المحاسبي البنكي في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية .

حيث تراوحت المتوسطات المرجحة لها بين (2.33- 2.56) بالمقارنة بالمتوسط المرجح العام (2.50) الذي أيد هذه الفرضية في اتجاه موافق، في حين تراوح الانحراف المعياري (0.491 – 0.859) و هذا مقارنة مع الانحراف المعياري العام الذي بلغ (0.347) .

ومجمل القول يتضح لنا من وجهة نظر عينة الدراسة أن النظام المحاسبي المالي له دور كبير في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفة وهذا بناءا على عينة الدراسة من خلال الجدول (25) .

الفرع الثالث : اختبار الفرضيات أي اختبار t للعينة (tast on sampel)

جدول رقم (26) : اختبار T للمحور الأول

	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	النتيجة
الإجمالي	286,989	2.0395	31	0.000	2.51	قبول المحور 01

يبين الجدول(26) نتائج اختبارT متوسط النظام المحاسبي البنكي في البنوك التجارية حيث أن قيمة T المحسوبة بلغت 286.989 أكبر من قيمة t الجدولية المقدرة بـ: 2.0395 ، معناه أننا نرفض H0 ونقبل H1 .

جدول رقم (27) : اختبار T للمحور الثاني

	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	النتيجة
الإجمالي	219,951	2.0395	31	0.000	2.52	قبول المحور 02

يبين الجدول(27) نتائج اختبار T متوسط أثر تطبيق الحوكمة على أداء المصرف حيث أن قيمة T المحسوبة بلغت 219,951 أكبر من قيمة t الجدولية المقدرة بـ: 2.0395 ، معناه أننا نرفض H0 ونقبل H1 .

جدول رقم (28) : اختبار T للمحور الثالث

	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	النتيجة
الإجمالي	207,972	2.0395	31	0.000	2.50	قبول المحور 03

يبين الجدول(28) نتائج اختبار T متوسط أثر تطبيق الحوكمة على أداء المصرف حيث أن قيمة T المحسوبة بلغت 207,972 أكبر من قيمة t الجدولية المقدرة بـ: 2.0395 ، معناه أننا نرفض H0 ونقبل H1 .

خلاصة الفصل:

قد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من الدراسة، وكان الهدف اختبار مدى تطابق الجانب النظري مع الواقع، واختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها من قبل.

وعليه تم البدء بوضع الجوانب الأساسية للدراسة و المتمثلة في كل من طريقة وأدوات جمع المعلومات، التي يمكن من خلالها التوصل إلى المعطيات وتلخيصها ومعالجتها وكذا تحديد عينة الدراسة ومتغيرا، وبعد هذه الخطوة قمنا بعرض، تحليل وتفسير النتائج انطلاقا من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها، ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة، و يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الفصل كتالي:

- هناك تأثير جزئي لمبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية .
- من خلال الدراسة تبين أن للحوكمة المصرفية علاقة طردية مع النظام المحاسبي البنكي .
- هناك تطبيق ضعيف للحوكمة المصرفية في البنوك التجارية والعمومية .
- تجاهل كبير من جل الموظفين المنتمين لبعض البنوك لمصطلح الحوكمة .

خاتمة

الخـــــــاتمـــــــة :

هدفنا من حلال تناول هذا البحث إلى معالجة موضوع دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الحوكمة المصرفية ، فحاولنا مناقشته من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة التي تمحورت حول **فيما يكمن دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الحوكمة المصرفية** من خلال الفصلين النظري و التطبيقي .

على ضوء ما ورد في هذه الدراسة يمكن القول بأن مفهوم الحوكمة المصرفية وتطبيق مبادئها في البنوك ، يمثل الركيزة الأساسية في تسير النظام الاقتصادي كما أن دور النظام المحاسبي البنكي يلعب دور كبير في البنوك التجارية ومدى توافقه مع سياسة الحوكمة المصرفية .

و عليه ركزت دراستنا على **النظام المحاسبي البنكي في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية** والذي يعتبر عنصر مهم يمكن البنوك من تفسير مواطن الضعف الغير معروفة ، فمن خلال دراستنا وتحليلنا لإشكالية بحثنا والمتمثلة فيما يكمن دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الحوكمة المصرفية ، ومن ذلك قمنا في الجانب النظري بالتطرق إلى عموميات على البنوك التجارية وكذا مفاهيم حول الحوكمة المصرفية مع المبادئ التي يقوم عليها ،أما بخصوص الجانب التطبيقي قمنا بدراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الناشطة بولاية غرداية ،لنخلص في النهاية إلى جملة من النتائج التي من خلالها يمكن تأكيد صحة أو خطأ الفرضيات ، ومن ثم الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع .

-نتائج اختبار الفرضيات:

لقد قامت دراستنا على ثلاث فرضيات و التي فيما يلي سيتم اختبارها :

-تتمثل الفرضية الأولى في : يزيد النظام المحاسبي البنكي من الإفصاح والشفافية عن المعلومات الجوهرية للمساهمين.

من خلال الجانب النظري للدراسة تبين لنا أن النظام المحاسبي البنكي هو جزء من النظام المحاسبي المالي حيث أن النظام المحاسبي البنكي يلعب دورا هاما في الإفصاح و الشفافية ،هذا منقول عنه أن صحة الفرضية الأولي تكمن في أن النظام المحاسبي البنكي يزيد من في الافصاح والشفافية عن المعلومات الجوهرية للمساهمين .

-تتمثل الفرضية الثانية في : يتمتع المصرف بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه نتيجة لتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المصرفية .

توصلنا من خلال الدراسة على الموضوع أن للحوكمة أهمية كبيرة على المستوى الكلي أو الجزئي ومن أهميتها على المستوى الجزئي هي المحافظة على فعالية البنك وتحسين أدائه وهذا من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية مما يؤدي الى ظهور عامل التنافس بين المؤسسات البنكية أو المصرفية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

-تتمثل الفرضية الثالثة في : دور النظام المحاسبي البنكي في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية

اعتمادا على النتائج التى توصلنا اليها في الجانب التطبيقي للدراسة حيث تبين أن هناك علاقة طردية بين النظام المحاسبي البنكي وكذا مبادئ الحوكمة المصرفية ويمكن إرجاع هذا إلى الالتزام المبدئ ي للبنوك التجارية اتجاه هاته المبادئ و عليه تم إثبات صحة الفرضية الثالثة .

نتائـــج الدراســـة :

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع " دور النظام المحاسبي البنكي في تعزيز الحوكمة المصرفية " وكذا دراسة عينة من البنوك التجارية على مستوى ولاية غرداية فإننا توصلنا إلى جملة من النتائج التالية :

- إن تطبيق الحوكمة داخل البنوك أصبح ضرورة حتمية ،مما تؤدي إلى استمرارية هذه الأخيرة والمنافسة التي تقوم عليها بين مختلف البنوك .
- وجود علاقة طردية بين النظام المحاسبي البنكي و الحوكمة المصرفية .
- مبادئ الحوكمة المصرفية لها تأثر على أداء البنوك وفعاليتها.
- النظام المحاسبي البنكي هو جزء من النظام المحاسبي المالي .

التوصيات والاقتراحات :

- نشر ثقافة الحوكمة وتعزيزها، من خلال الجهات ذات العلاقة بعمل برامج تدريبية تعزز ثقافة الحوكمة وممارستها .
- انشاء لجان متخصصة بالحوكمة المصرفية في البنوك التجارية
- نشر ثقافة الحوكمة المصرفية بين السادة أعضاء مجلس إدارة البنك وإدارته العليا وسائر الموظفين بما يضمن سيادة ثقافة حاضنة لمبادئ الحوكمة المصرفية .

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر والمراجع باللغة العربية

01- الكتــب

* شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000 .
* منير إبراهيم هندي: إدارة البنوك التجارية، ط3، كلية التجارة طنطا 1996.
* رضا صاحب أبو حمد آعلي، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002 .
* محمد صالح الحناوي,المؤسسات المالية,البورصة و البنوك التجارية,الدار الجامعية,الإسكندرية,2000 .
* عبد الحق بوعتروس:الوجيز في البنوك التجارية عمليات وتقنيات، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة 2000 .
* الدكتور منير ابراهيم هندي ،إضافة البنوك التجارية ،مدخل اتخاذ القرارات، جامعة طنطا ، الطبعة الثالثة 1996.
* د . مجدي محمد شهاب ،الاقتصاد النقدي ،دار الجامعة ، لبنان 1993.
* بن فرج زوينة، تبني المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 ضرورة لل بنوك الجزائرية لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية، بدون سنة النشر، بدون مكان النشر.
* عبد الحكيم كرجة،محاسبة البنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2000 .
* زياد سليم رمضان،محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان1996 .
* أحمد نور وأحمد بسيوني شحاتة،محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية)،دار الفقه العربية لبنان1986.
* عبد الرزاق شحاتة، محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية)، ط1،دار المسيرة، الأردن،1998.
* فايق شقير,عاطف الأخرس,عبد الرحمان سالم"محاسبة البنوك,دار المسيرة للنشر و التوزيع ,الطبعة الأولى عمان الأردن 2000 .
* رشيد مخولفي، القانون التجاري (سلبسة القانون للجميع)، كليك للنشر، 2010-2011 .
* د. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية " الطرق المحاسبية الحديثة"، الطبعة الخامسة ،دار وائل للنشر، عمان – الأردن ، 2004 .
* محمد مصطفى سليمان ،حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008 .
* شحاته، شحاته : مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007 .
* الزعبى خالد،محاسب عربي قانونى معتمد ،(ACPA) حوكمة الشركات ، المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين ،الورقة الرابعة التشريعات ،2013 .

* سليمان،محمد،"حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)"،الدار الجامعية،الإسكندرية 2006 ص96

* القبطان،السيد،"قواعد المراجعة في أعمال البنوك "شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها "،دار النصر للطباعة والنشر،القاهرة،2006 .

* كافي مصطفي يوسف ،" الأزمة المالية الاقتصادية العالمية و حوكمة الشركات " (ط 1) ،عمان الأردن مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،(2013) .

03- المقالات في المجلات العلمية

* دهمش نعيم، إسحق أبو زر عفاف، تحسين وتطوير الحوكمة المؤسسية في البنوك .مجلة البنوك في الأردن، العدد العاشر، المجلد الثاني والعشرون، ديسمبر 2003 .

* محمد زيدان، أهمية إرساء وتخزين مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة الى البنوك الجزائرية مجلة العموم الاقتصادية وعموم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 09 ، 2009 .

* سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2006/06 .

04- المؤتمرات والملتقيات

* الحفناوي، شوقي عبد العزيز،"حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر و التطبيق المحاسبي". المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات و أبعادها المحاسبية و الإدارية والاقتصادية، الجزء الثاني،جامعة الإسكندرية، كلية التجارة،2005 .

* السريتي،السيد محمد،"حوكمة الشركات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة إلى مصر".، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات و أبعادها المحاسبية و الإدارية والاقتصادية، الجزء الأول،جامعة الإسكندرية،كلية التجارة، 2005 .

* ميخائيل،أشرف حنا، "أهمية دور معايير المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات ."، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات و أبعادها المحاسبية و الإدارية والاقتصادية، الجزء الأول، جامعة الإسكندرية،كلية التجارة،.2005 .

* الأستاذ :شريقي عمر، مداخلة تحت عنوان: دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي ، الملتقى الدولي:الأزمات المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ،جامعة سطيف ،يوم 20-21 أكتوبر2009

* سناء عبد الكريم الخلاق، حوكمة المؤسسات ودورها في التصدي للازمات المالية – التجربة الماليزية – الملتقى الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال – الفرص والتحديات الأفاق ، الأردن،10 و 11 نوفمبر 2009.

* بمعزوز بن علي وعبد الرزاق جبار، الحوكمة والمؤسسات المصرفية، داسة حالة الجزائر، ملتقى علمي دولي حول: مدخل الوقاية من الازمات المالية والمصرفية ، جامعة سطيف، يوم: 20-21 أكتوبر 2007 .

* الغنيمي، محمود، "الحوكمة والجهاز المصرفي"،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الخامس لحوكمة الشركات و أبعادها المحاسبية و الإدارية والاقتصادية، الجزء الثالث،جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 2005 .

* بمعزوز بن عمي وعبد الر ا زق جبار، الحوكمة والمؤسسات المصرفية، دراسة حالة الجزائر، ملتقى علمي دولي حول مدخل الوقاية من الأزمات المالية والمصرفية، جامعة سطيف، يوم 20-21 أكتوبر 2009.

05- الجرائد الرسمية و القوانين

* نظام رقم :02-03 المؤرخ في 2002/11/14 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية .ج ر عدد 84 لسنة 2002 المادة 01 .

* الجريدة الرسمية ، العدد رقم 74،القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 03 الجزائر ،سنة 2007 .

* نظام رقم 09-04 المؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق 23يونيو سنة2009 يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

* - Ahmed Silem, Jean-Marie Albertini, Economie, 5eme edition, Dalloz, Paris, 1995.

* -Colley,John L. & Others,**What is Corporate Governance?**, Mcgraw-Hill, New York, 2005 .

* -Houssin ,Rachdi,**la gouverance bancaire**,un survie,de litterature,université de tunisie, el mamar,tunisie.

* -Guernaout .M, Crises financières et faillites des banques algériennes. Edition GAL, Alger, 2004.

* المواقع الالكترونية

* محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها .بنك الاستثمار القومي، يونيو . 2007 مقال متاح على الموقع الالكتروني: http://www.saaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc

* المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشرة إلكترونية شهرية، فيفري 2004، عدد 53 http://www.ascasociety.org.

الملاحق

الاستبيـــان

المحور الأول :معلومات عامة

1– **الاسم (اختياري) :** .....

2– الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3– السن: أقل من 30 سنة ☐ 31 – 40 سنة ☐ 41– 50 سنة ☐ اكبر من 50 سنة ☐

4– **الشهادة المحصل عليها:** ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستر ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐

5– الوظيفة الحالية: إطار محاسبي ☐ إطار مالي ☐ إطار مكلف بالدراسات ☐ منصب آخر ☐

6– الاقدمية في المؤسسة : أقل من 5 سنوات ☐ 5– 10 سنوات ☐ أكثر من10 سنوات ☐

المحور الثاني : النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
01	يتوافق محتوى النظام المحاسبي المالي الجزائري مع احتياجات البنوك			
02	النظام المحاسبي المالي المصرفي في البنوك هو أداة تقييم			
03	يمكن اعتبار المخطط المحاسبي الوطني البنكي جزء من النظام المحاسبي في البنوك			
04	يمكن اعتبار مدونة الحسابات جزء من نظام المحاسبي في البنوك			
05	يتميز النظام المحاسبي المالي المصرفي الجزائري بالوضوح و سهولة التطبيق			
06	السبب الرئيسي لتأخر تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك غياب النصوص التشريعية الموضحة و المفسرة لآلية سير النظام الجديد			

المحور الثالث: أثر تطبيق الحوكمة على أداء المصرف

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
01	يلعب تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية دورا مهما في تجنيب المصرف مخاطر التعثر			
02	يزيد تطبيق الحوكمة من فاعلية اتخاذ القرار وتجنب الفشل المالي والإداري			
03	معايير الأداء التي يوفرها تطبيق الحوكمة تزيد من ثقة المتعاملين في السوق المالية في سهم المصرف كأداة استثمارية جذابة			
04	تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية يشعر المساهمين بالثقة ويعزز ضمان حقوقهم			
05	الثقة المتزايدة في المصرف كمؤسسة تطبق مبادئ الحوكمة المؤسسية لها علاقة وثيقة بتطور مؤشرات أداء المصرف			
06	يتمتع المصرف بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه نتيجة لتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المصرفية			

المحور الرابع: دور النظام المحاسبي البنكي في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
01	يساهم النظام المحاسبي البنكي في تعزيز حقوق المساهمين			
02	يزيد النظام المحاسبي البنكي في المساواة في التعامل مع جميع المساهمين			
03	يزيد النظام المحاسبي البنكي من الإفصاح والشفافية عن المعلومات الجوهرية للمساهمين			
04	يحدد النظام المحاسبي البنكي مسؤوليات مجلس الإدارة			
05	يحدد النظام المحاسبي البنكي مسؤوليات مجلس الإدارة أمام جميع أصحاب المصلحة في الشركة			
06	يساعد النظام المحاسبي البنكي في تصميم وتشغيل نظام رقابة فعالة مما يسهل توفير معلومات محاسبية موضوعية			

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=_75; ;77_مي;83_ق;71_ل;75_ _77_يف;92_لو;75_ ;77_;83_;75_ه;88_ل;75_ن _87;ل_75; _87;ن_80;ل
63م 53م 43م 33م 23م 13م 62م 52م 42م 32م 22م 12م 61م 51م 41م 31م 21م 11م
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA
  /SUMMARY=TOTAL.
```

Reliability

```
[DataSet1] C:\Users\Bureau\Desktop\Nouveau dossier\2018 مذكرة تخرج.sav
```

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	32	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	32	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,702	23

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
الجنس	55,2188	44,564	-,106	,709
السن	53,8750	40,242	,323	,686
الشهادة	53,8125	34,157	,278	,717
الوظيفة	53,5938	38,507	,302	,689
الأقدمية	54,2500	41,677	,200	,697
يتوافق محتوى النظام المحاسبي المالي الجزائري مع احتياجات البنوك	53,5938	40,572	,469	,680
النظام المحاسبي المالي المصرفي في البنوك هو أداة تقييد	53,8438	41,426	,296	,690
يمكن اعتبار المخطط المحاسبي الوطني البنكي جزء من النظام المحاسبي في البنوك	53,7813	40,241	,510	,678
يمكن اعتبار مدونة الحسابات جزء من نظام المحاسبي في البنوك	53,7813	41,402	,303	,690
يتميز النظام المحاسبي المالي المصرفي الجزائري بالوضوح و سهولة التطبيق	54,0313	38,547	,481	,671
السبب الرئيسي لتأخر تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك غياب النصوص التشريعية الموضحة و المفسرة لآلية سير النظام الجديد	54,1250	41,403	,244	,693
يلعب تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية دورا مهما في تجنيب المصرف مخاطر التعثر	53,7188	40,789	,355	,685
يزيد تطبيق الحوكمة من فاعلية اتخاذ القرار وتجنب الفشل المالي والإداري	53,8125	41,641	,270	,692
معايير الأداء التي يوفرها تطبيق الحوكمة تزيد من ثقة المتعاملين في السوق المالية في سهم المصرف كأداة استثمارية جذابة	54,0625	39,415	,455	,676
تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية يشعر المساهمين بالثقة ويعزز ضمان حقوقهم	53,7813	40,951	,407	,684
الثقة المتزايدة في المصرف كمؤسسة تطبق مبادئ الحوكمة المؤسسية لها علاقة وثيقة بتطور مؤشرات أداء المصرف	53,7813	42,499	,187	,697
يتمتع المصرف بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه نتيجة لتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المصرفية	53,9688	42,805	,093	,705
يساهم النظام المحاسبي البنكي في تعزيز حقوق المساهمين	53,7188	41,370	,257	,692
يزيد النظام المحاسبي البنكي في المساواة في التعامل مع جميع المساهمين	53,5938	43,410	,081	,703
يزيد النظام المحاسبي البنكي من الإفصاح والشفافية عن المعلومات الجوهرية للمساهمين	53,8125	40,609	,366	,684
يحدد النظام المحاسبي البنكي مسؤوليات مجلس الإدارة	54,0625	41,286	,228	,694
يحدد النظام المحاسبي البنكي مسؤوليات مجلس الإدارة أمام جميع أصحاب المصلحة في الشركة	53,9688	42,225	,156	,700
يساعد النظام المحاسبي البنكي في تصميم وتشغيل نظام رقابة فعالة مما يسهل توفير معلومات محاسبية موضوعية	54,0625	42,512	,083	,708

Frequency Table

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	27	84,4	84,4	84,4
	انثى	5	15,6	15,6	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30 سنة	2	6,3	6,3	6,3
	من 31 سنة الى 40 سنة	16	50,0	50,0	56,3
	من 41 سنة الى 50 سنة	10	31,3	31,3	87,5
	أكبر من 50 سنة	4	12,5	12,5	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

الشهادة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	18	56,3	56,3	56,3
	ماستر	2	6,3	6,3	62,5
	أخرى	12	37,5	37,5	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اطار محاسبي	6	18,8	18,8	18,8
	اطار مالي	7	21,9	21,9	40,6
	اطار مكلف بالدراسات	7	21,9	21,9	62,5
	منصب أخر	12	37,5	37,5	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

الأقدمية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 05 سنوات	7	21,9	21,9	21,9
	من 05 سنوات الى 10 سنوات	14	43,8	43,8	65,6
	أكثر من 10 سنوات	11	34,4	34,4	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

يتوافق محتوى النظام المحاسبي المالي الجزائري مع احتياجات البنوك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	6,3	6,3	6,3
	محايد	3	9,4	9,4	15,6
	موافق	27	84,4	84,4	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

النظام المحاسبي المالي المصرفي في البنوك هو أداة تقييم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	6,3	6,3	6,3
	محايد	11	34,4	34,4	40,6
	موافق	19	59,4	59,4	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

يمكن اعتبار المخطط المحاسبي الوطني البنكي جزء من النظام المحاسبي في البنوك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	3,1	3,1	3,1
	محايد	11	34,4	34,4	37,5
	موافق	20	62,5	62,5	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

يمكن اعتبار مدونة الحسابات جزء من نظام المحاسبي في البنوك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	6,3	6,3	6,3
	محايد	9	28,1	28,1	34,4
	موافق	21	65,6	65,6	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

يتميز النظام المحاسبي المالي المصرفي الجزائري بالوضوح و سهولة التطبيق

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	7	21,9	21,9	21,9
	محايد	7	21,9	21,9	43,8
	موافق	18	56,3	56,3	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

نيسي لتأخر تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك غياب النصوص التشريعية الموضحة و المفسرة لآلية سير النظام الجديد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	15,6	15,6	15,6
	محايد	14	43,8	43,8	59,4
	موافق	13	40,6	40,6	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

يلعب تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية دورا مهما في تجنيب المصرف مخاطر التعثر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	9,4	9,4	9,4
	محايد	5	15,6	15,6	25,0
	موافق	24	75,0	75,0	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

يزيد تطبيق الحوكمة من فاعلية اتخاذ القرار وتجنب الفشل المالي والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	6,3	6,3	6,3
	محايد	10	31,3	31,3	37,5
	موافق	20	62,5	62,5	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

معايير الأداء التي يوفرها تطبيق الحوكمة تزيد من ثقة المتعاملين في السوق المالية في سهم المصرف كأداة استثمارية جذابة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	15,6	15,6	15,6
	محايد	12	37,5	37,5	53,1
	موافق	15	46,9	46,9	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية يشعر المساهمين بالثقة ويعزز ضمان حقوقهم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	3,1	3,1	3,1
	محايد	11	34,4	34,4	37,5
	موافق	20	62,5	62,5	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

الثقة المتزايدة في المصرف كمؤسسة تطبق مبادئ الحوكمة المؤسسية لها علاقة وثيقة بتطور مؤشرات أداء المصرف

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	3,1	3,1	3,1
	محايد	11	34,4	34,4	37,5
	موافق	20	62,5	62,5	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

يتمتع المصرف بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه نتيجة لتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المصرفية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	12,5	12,5	12,5
	محايد	11	34,4	34,4	46,9
	موافق	17	53,1	53,1	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

يساهم النظام المحاسبي البنكي في تعزيز حقوق المساهمين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	12,5	12,5	12,5
	محايد	3	9,4	9,4	21,9
	موافق	25	78,1	78,1	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

يزيد النظام المحاسبي البنكي في المساواة في التعامل مع جميع المساهمين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	3,1	3,1	3,1
	محايد	5	15,6	15,6	18,8
	موافق	26	81,3	81,3	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

يزيد النظام المحاسبي البنكي من الإفصاح والشفافية عن المعلومات الجوهرية للمساهمين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	9,4	9,4	9,4
	محايد	8	25,0	25,0	34,4
	موافق	21	65,6	65,6	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

يحدد النظام المحاسبي البنكي مسؤوليات مجلس الإدارة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	6	18,8	18,8	18,8
	محايد	10	31,3	31,3	50,0
	موافق	16	50,0	50,0	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

يحدد النظام المحاسبي البنكي مسؤوليات مجلس الإدارة أمام جميع أصحاب المصلحة في الشركة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	12,5	12,5	12,5
	محايد	11	34,4	34,4	46,9
	موافق	17	53,1	53,1	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

يساعد النظام المحاسبي البنكي في تصميم وتشغيل نظام رقابة فعالة مما يسهل توفير معلومات محاسبية موضوعية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	8	25,0	25,0	25,0
	محايد	6	18,8	18,8	43,8
	موافق	18	56,3	56,3	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

Histogram

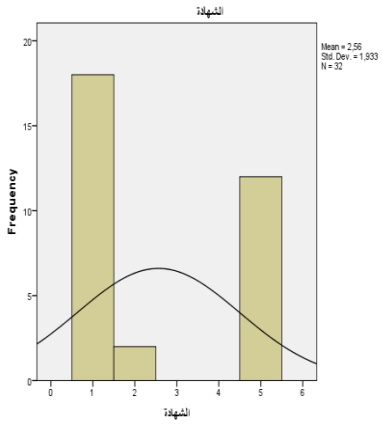

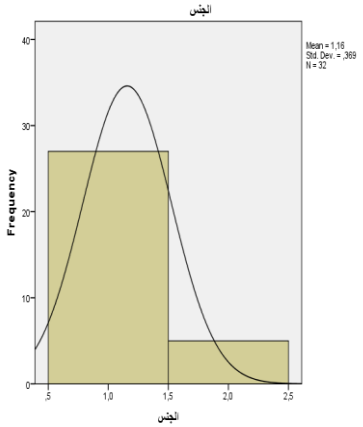

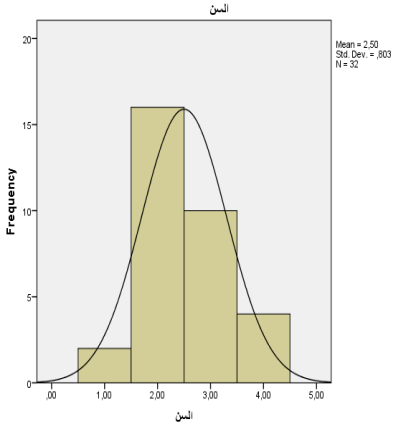

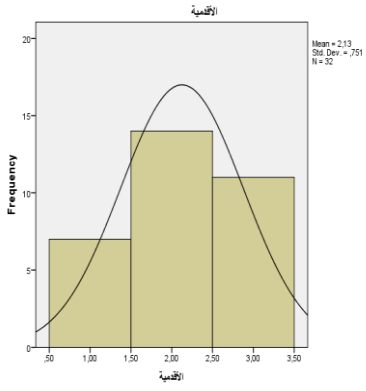

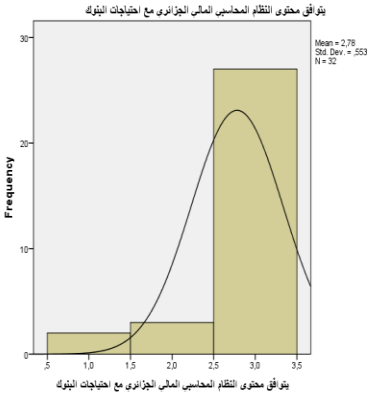

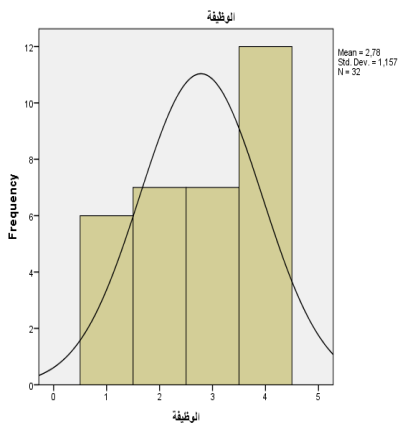

يتميز النظام المحاسبي المالي المصرفي الجزائري بالوضوح و سهولة التطبيق

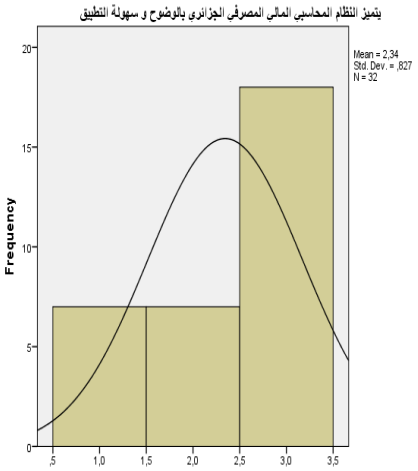

يتميز النظام المحاسبي المالي المصرفي الجزائري بالوضوح و سهولة التطبيق

النظام المحاسبي المالي المصرفي في البنوك هو أداة تقييم

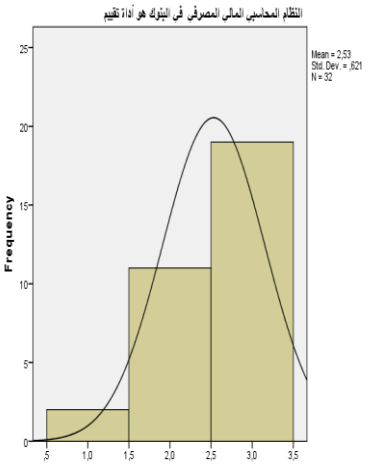

النظام المحاسبي المالي المصرفي في البنوك هو أداة تقييم

يمكن اعتبار المخطط المحاسبي الوطني البنكي جزء من النظام المحاسبي في البنوك

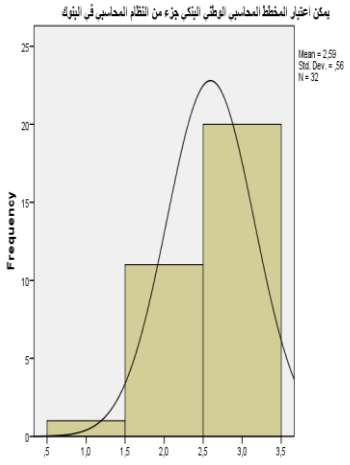

يمكن اعتبار المخطط المحاسبي الوطني البنكي جزء من النظام المحاسبي في البنوك

معايير الأداء التي يوفرها تطبيق الحوكمة تزيد من ثقة المتعاملين في السوق المالية في سهم المصرف كأداة استثمارية جذابة

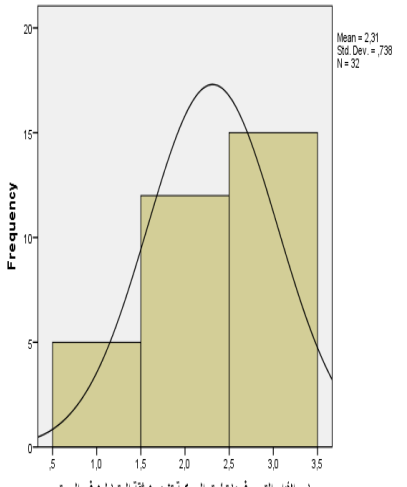

معايير الأداء التي يوفرها تطبيق الحوكمة تزيد من ثقة المتعاملين في السوق المالية في سهم المصرف كأداة استثمارية جذابة

يلعب تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية دورا مهما في تجنيب المصرف مخاطر التعثر

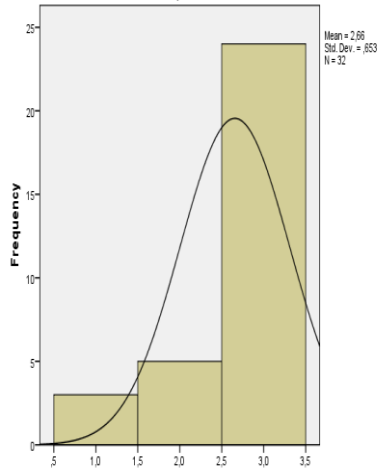

يلعب تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية دورا مهما في تجنيب المصرف مخاطر التعثر

يمكن اعتبار مدونة الحسابات جزء من نظام المحاسبي في البنوك

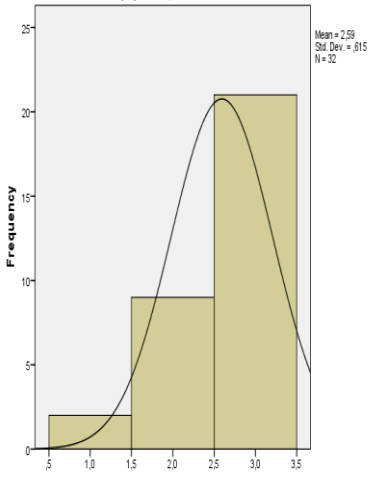

يمكن اعتبار مدونة الحسابات جزء من نظام المحاسبي في البنوك

السبب الرئيسي لتأخر تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك غياب النصوص التشريعية الموضحة و المفسرة لآلية سير النظام الجديد

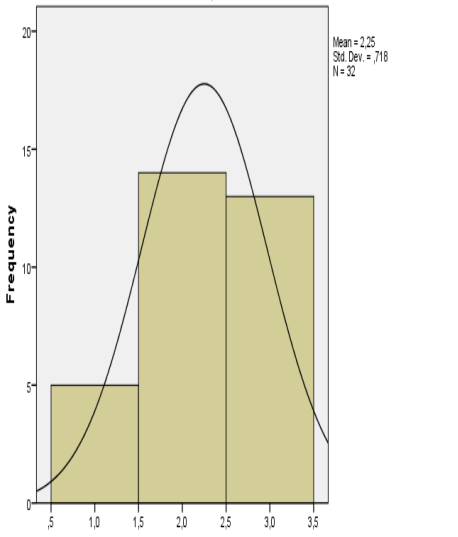

السبب الرئيسي لتأخر تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك غياب النصوص التشريعية الموضحة و المفسرة لآلية سير النظام الجديد

يزيد تطبيق الحوكمة من فاعلية اتخاذ القرار وتجنب الفشل المالي والإداري

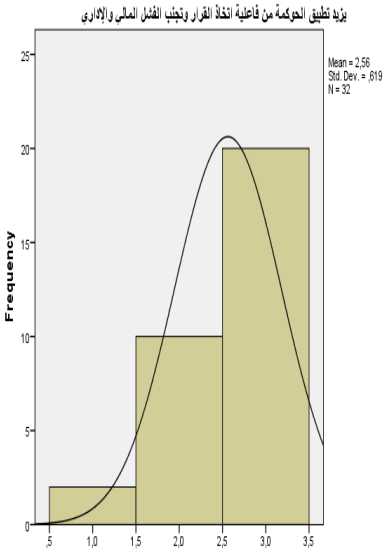

يزيد تطبيق الحوكمة من فاعلية اتخاذ القرار وتجنب الفشل المالي والإداري

الثقة المتزايدة في المصرف كمؤسسة تطبق مبادئ الحوكمة المؤسسية لها علاقة وثيقة بتطور مؤشرات أداء المصرف

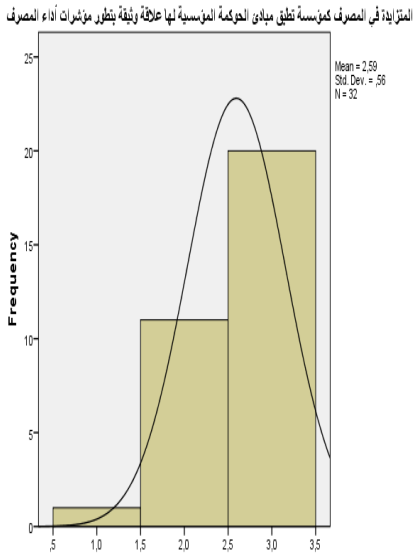

الثقة المتزايدة في المصرف كمؤسسة تطبق مبادئ الحوكمة المؤسسية لها علاقة وثيقة بتطور مؤشرات أداء المصرف

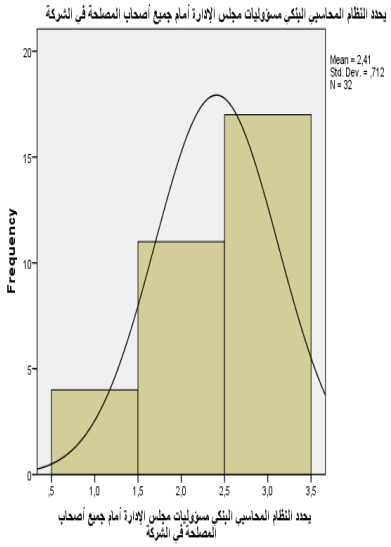
يحدد النظام المحاسبي البنكي مسؤوليات مجلس الإدارة أمام جميع أصحاب المصلحة في الشركة
Mean = 2,41
Std. Dev. = ,712
N = 32
Frequency
يحدد النظام المحاسبي البنكي مسؤوليات مجلس الإدارة أمام جميع أصحاب المصلحة في الشركة

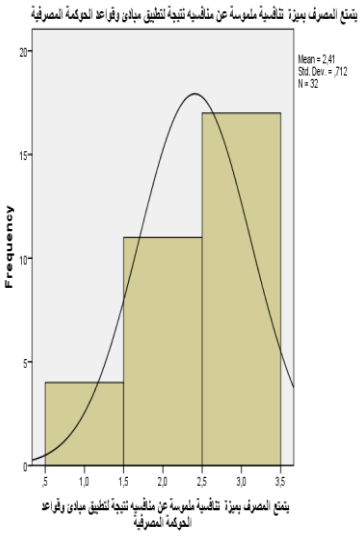
يتمتع المصرف بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه نتيجة لتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المصرفية
Mean = 2,41
Std. Dev. = ,712
N = 32
Frequency
يتمتع المصرف بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه نتيجة لتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المصرفية

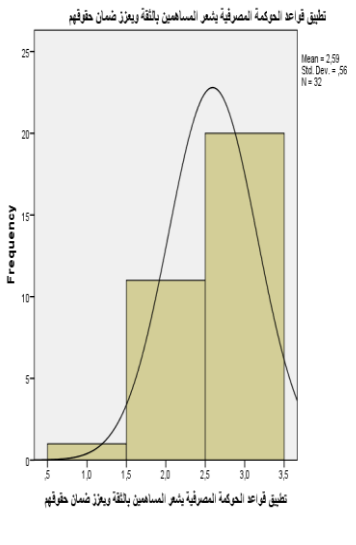
تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية يشعر المساهمين بالثقة ويعزز ضمان حقوقهم
Mean = 2,59
Std. Dev. = ,56
N = 32
Frequency
تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية يشعر المساهمين بالثقة ويعزز ضمان حقوقهم

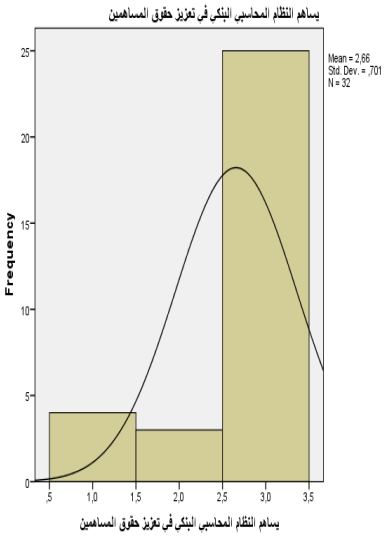
يساهم النظام المحاسبي البنكي في تعزيز حقوق المساهمين
Mean = 2,66
Std. Dev. = ,701
N = 32
Frequency
يساهم النظام المحاسبي البنكي في تعزيز حقوق المساهمين

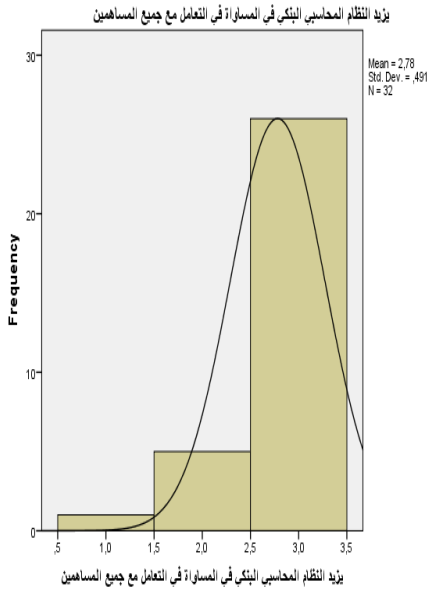
يزيد النظام المحاسبي البنكي في المساواة في التعامل مع جميع المساهمين
Mean = 2,78
Std. Dev. = ,491
N = 32
Frequency
يزيد النظام المحاسبي البنكي في المساواة في التعامل مع جميع المساهمين

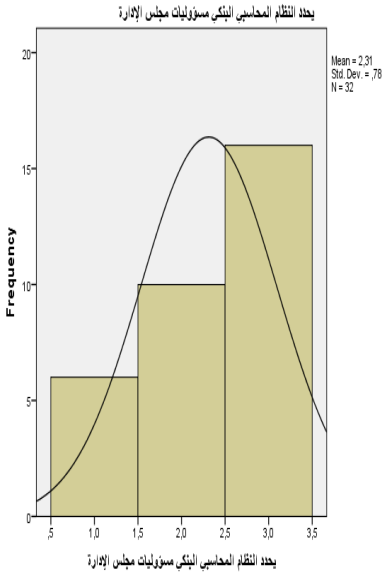
يحدد النظام المحاسبي البنكي مسؤوليات مجلس الإدارة
Mean = 2,31
Std. Dev. = ,78
N = 32
Frequency
يحدد النظام المحاسبي البنكي مسؤوليات مجلس الإدارة

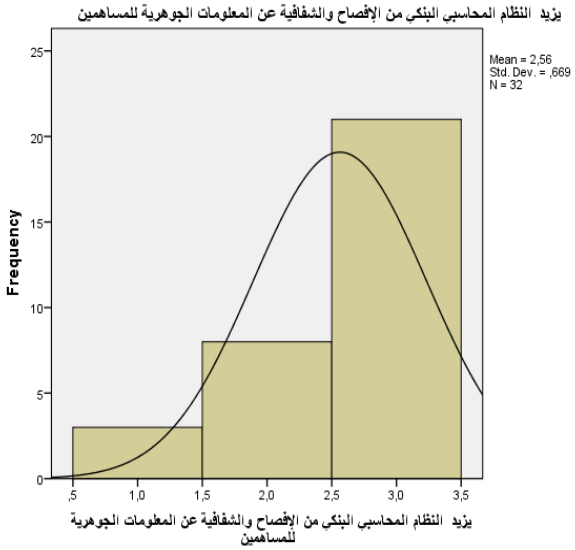
يزيد النظام المحاسبي البنكي من الإفصاح والشفافية عن المعلومات الجوهرية للمساهمين
Mean = 2,56
Std. Dev. = ,669
N = 32
Frequency
يزيد النظام المحاسبي البنكي من الإفصاح والشفافية عن المعلومات الجوهرية للمساهمين

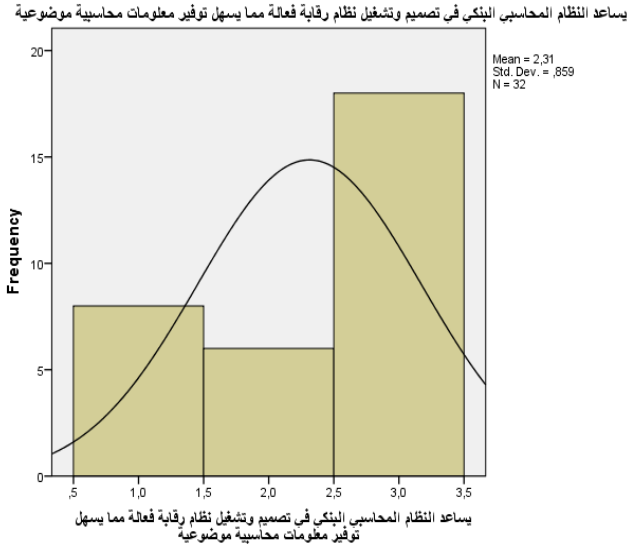
يساعد النظام المحاسبي البنكي في تصميم وتشغيل نظام رقابة فعالة مما يسهل توفير معلومات محاسبية موضوعية
Mean = 2,31
Std. Dev. = ,859
N = 32
Frequency
يساعد النظام المحاسبي البنكي في تصميم وتشغيل نظام رقابة فعالة مما يسهل توفير معلومات محاسبية موضوعية

```
GET
  FILE='C:\Users\Bureau\Desktop\_83; م;75_;92_لـن;75_ ;85_و
;77_وكم;81_ل;75_ ;86_ي;86_;93_;78_ نـكي فـي;76_ل;75_ ي;76_;87_;75_;81_لـم;75_
77_فـي;85_;89_لـم;75_;\mimoir2018\ ;77_;85_ك;84_م
80_;85_;82_;78_ ;77_;85_ك;84_م\2018;77_;81_;81_;89_م; '+
    '2018.sav'.
DATASET NAME DataSet1 WINDOW=FRONT.
GET
  FILE='C:\Users\Bureau\Desktop\_83; م;75_;92_لـن;75_ ;85_و
;77_وكم;81_ل;75_ ;86_ي;86_;93_;78_ نـكي فـي;76_ل;75_ ي;76_;87_;75_;81_لـم;75_
77_فـي;85_;89_لـم;75_;\mimoir2018\ ;77_;85_ك;84_م
80_;85_;82_;78_ ;77_;85_ك;84_م\2018;77_;81_;81_;89_م; '+
    '2018.sav'.

Warning # 67.  Command name: GET FILE
The document is already in use by another user or process.  If you make
changes to the document they may overwrite changes made by others or your
changes may be overwritten by others.
File opened C:\Users\Bureau\Desktop\_83; م;75_;92_لـن;75_ ;85_و
;77_وكم;81_ل;75_ ;86_ي;86_;93_;78_ نـكي فـي;76_ل;75_ ي;76_;87_;75_;81_لـم;75_
فـي;85_;89_لـم;75_
DATASET NAME DataSet2 WINDOW=FRONT.
GET
  FILE='C:\Users\Bureau\Desktop\_83; م;75_;92_لـن;75_ ;85_و
;77_وكم;81_ل;75_ ;86_ي;86_;93_;78_ نـكي فـي;76_ل;75_ ي;76_;87_;75_;81_لـم;75_
77_فـي;85_;89_لـم;75_;\mimoir2018\ ;77_;85_ك;84_م
80_;85_;82_;78_ ;77_;85_ك;84_م\2018;77_;81_;81_;89_م; '+
    '2018.sav'.
Warning # 67.  Command name: GET FILE
The document is already in use by another user or process.  If you make
changes to the document they may overwrite changes made by others or your
changes may be overwritten by others.
File opened C:\Users\Bureau\Desktop\_83; م;75_;92_لـن;75_ ;85_و
;77_وكم;81_ل;75_ ;86_ي;86_;93_;78_ نـكي فـي;76_ل;75_ ي;76_;87_;75_;81_لـم;75_
فـي;85_;89_لـم;75_
DATASET NAME DataSet3 WINDOW=FRONT.
DATASET ACTIVATE DataSet1.
DATASET CLOSE DataSet3.
DATASET ACTIVATE DataSet2.
DATASET CLOSE DataSet1.
T-TEST
  /TESTVAL=31
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=31م
  /CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

```
[DataSet2]
```

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
يمكن اعتبار المخطط المحاسبي الوطني البنكي جزء من النظام المحاسبي في البنوك	32	2,59	,560	,099

One-Sample Test

	Test Value = 31					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
يمكن اعتبار المخطط المحاسبي الوطني البنكي جزء من النظام المحاسبي في البنوك	286,989	31	,000	28,406	28,61	28,20

```
T-TEST
  /TESTVAL=31
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=32م
  /CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

```
[DataSet2]
```

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
معايير الأداء التي يوفرها تطبيق الحوكمة تزيد من ثقة المتعاملين في السوق المالية في سهم المصرف كأداة استثمارية جذابة	32	2,31	,738	,130

One-Sample Test

	Test Value = 31					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
معايير الأداء التي يوفرها تطبيق الحوكمة تزيد من ثقة المتعاملين في السوق المالية في سهم المصرف كأداة استثمارية جذابة	219,951	31	,000	28,688	28,95	28,42

```
T-TEST
  /TESTVAL=31
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=43م
  /CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

```
[DataSet2]
```

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
يحدد النظام المحاسبي البنكي مسؤوليات مجلس الإدارة	32	2,31	,780	,138

One-Sample Test

	Test Value = 31					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
يحدد النظام المحاسبي البنكي مسؤوليات مجلس الإدارة	207,972	31	,000	28,688	28,97	28,41

الفهرس

الفـــهـــــــــــرس

البيـــــان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال و البيانية	VIII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول : الجانب النظـري للدراسـة	**44-01**
تمهيـــد	02
المبحـــث الأول : ماهية النظام المحاسبي للبنوك التجارية	20-03
المطلب الأول: عموميات حول البنوك التجارية	03
الفرع الأول : مفهوم البنوك التجارية	03
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية ووظائفه	04
1. الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	04
2. وظائف البنوك التجارية	07-05
الفرع الثالث : خصائص البنوك التجارية	08
1. خصائص البنوك	08
2. أهداف البنوك التجارية	10-08
المطلب الثاني: النظام المحاسبي للبنوك التجارية	11
الفرع الأول: مفهوم وخصائص النظام المحاسبي البنكي	11
1. مفهوم النظام المحاسبي للبنوك	11
2. خصائص النظام المحاسبي البنكي	12
الفرع الثاني : عناصر و المبادئ التي يقوم عليها النظام المحاسبي البنكي	13
1. عناصر النظام المحاسبي البنكي	13
2. مبادئ النظام المحاسبي البنكي	14

الفرع الثالث : التسجيل المحاسبي في البنوك التجارية	15
1. الدفاتر و الكشوفات الأساسية المستعملة في التسجيل المحاسبي	19-15
2. مراحل تسجيل المحاسبي في البنوك التجارية	20-19
المبحـــث الثانـــي : التأسيس النظري للحوكمة المصرفية	41-21
المطلب الأول : مفاهيم عامة على الحوكمة المصرفية	21
الفرع الأول : نشأة و مفهوم الحوكمة المصرفية	21
1. نشأة الحوكمة المصرفية	21
2. مفهوم الحوكمة المصرفية	23-21
الفرع الثاني : أهداف وأهمية ومبادئ الحوكمة المصرفية	23
1. أهداف الحوكمة المصرفية	23
2. أهمية الحوكمة المصرفية	25-24
3. مبادئ الحوكمة المصرفية	30-25
الفرع الثالث : محددات و مزايا الحوكمة المصرفية	30
1. محددات الحوكمة المصرفية	31-30
2. مزايا الحوكمة المصرفية	31
المطلب الثاني: نموذج الحوكمة الجيد في المصارف	32
الفرع الأول : متطمبات نموذج الحوكمة الجيد في المصارف	32
الفرع الثاني : أبعاد تنفيذ نموذج الحوكمة الجيد في المصارف	32
1. البعد الخارجي" القواعد الاحترازية	33-32
2. البعد الداخلي" طريقة إدارة البنك"	33
الفرع الثالث : واقع الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري	33
1. النظام المصرفي الجزائري و الإصلاحات	35-33
2. النظام المصرفي الجزائري و الحوكمة المصرفية	36-35
3. برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة	38-37
المبحـث الثالـــث : الدراســـات الســابقـــة	44-39
المطلب الأول : الـدراســات العـربيــة	39
الفرع الأول : دراسات سابقة وطنية	40-39
الفرع الثاني : الدراسات السابقة ألاجنبية	42-40

الفهـــــــرس

المطلب الثاني :الدراسات الأجنبية باللغة الأجنبية	**43**
الفرع الأول : دراسات باللغة الأجنبية	**43**
الفرع الثاني : مميزات هذه الدراسة	**44-43**
الفصـل الثانــي : الأدبيـــــات التطبيقيـــة	**62-45**
المبحـــــث الأول : الطريقة و أدوات المستخدمة في الدراسة	**49-46**
المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة	**46**
الفرع الأول: منهجيــة الدراســة	**46**
الفرع الثاني : مجتمـع الدراسـة وعينتهـا	**47-46**
المطلب الثاني : الأدوات و الأساليب المستخدمة في الدراسة	**47**
الفرع الأول : أداة الدراسة و التعريف بها	**47**
الفرع الثاني : الأساليب المستخدمة	**48**
1. الخصائص الديموغرافية للعينة	**48**
2. محــاور الــدراســة	**49**
المبحـــــث الثانــي : مناقشة النتائج التحليل و اختبار الفرضيات	**62-50**
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة	**50**
الفرع الأول : وصف خصائص عينة الدراسة	**50**
1. الخصائص المعنوية للعينة	**54-50**
2. اختبار مقياس الاستبيان	**55**
المطلب الثـاني : عرض النتائج و تحليلها	**55**
الفرع الأول : معامـل الصـدق	**55**
الفرع الثاني : وصف إجابات عينة الدراسة	**61-56**
الفرع الثالث : اختبار الفرضيات أي اختبار t للعينة (tast on sampel)	**62-61**
خاتمة العامة	**65-63**
قائمة المراجع	**69-66**
الملاحق	**80-70**
الفهرس	**84-81**